

تم تحميل هذا الكتاب
من موقع الملفات الإسلامية
<http://islamicfiles.net>

الله

أَمْرٌ

الإنسان

أَيُّهُمَا أَقْدَرُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ ؟

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

دار الفكر
دمشق - سورية



الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المحتوى	٥
المقدمة	٧
مدخل تمهيد	٩
الإسلام أول من قرر سيادة الإنسان	١١
مصدر سيادة الإنسان في الإسلام	١٤
أولاً - سلطة التشريع ومصلحة الإنسان	١٧
ثانياً - المساواة وجوانبها في الإسلام	٢١
المساواة في الجانب الشرعي	٢٣
المساواة في الجانب الاقتصادي	٢٨
المساواة في الجانب السياسي	٣٥
الحريات وأنواعها وموقف الإسلام منها	٤٤
ما يتعلق بالحرية السياسية	٤٥

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
أجمعين .

وبعد فهذه محاضرة كنت ألقيتها خلال شهر رمضان
الفائت من العام الجاري (١٤١٨ هـ) في صالة بروناي من كلية
الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن ، ومعها ترجمتها
الإنكليزية التي وزعت على جمهرة من الحاضرين الأجانب
آنذاك .

ثم تلتها سلسلة طويلة من أسئلة الحاضرين ، ولعل
موضوع المحاضرة مع ذيلها الطويل من الأسئلة والمناقشة يتصل
بصلب المشكلات التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي
اليوم .. كما يتصل بمشكلة الهيمنة الأمريكية التي تمتد لتفرض
نفسها على العالم العربي تحت غطاء من السعي إلى حماية حقوق
الإنسان في المنطقة ، وباسم الغيرة على مصالح العرب والمسلمين
وضرورة حماية الجار العربي المسلم من ظلم أخيه وجاره العربي
المسلم ..!

الصفحة

٤٩

حرية الرأي والسلوك

٥٥

موقف الإسلام من الحريات واحد

٥٩

وأخيراً ، عود على بدء

٦٥

الأسئلة التي أعقبت هذه المحاضرة ، والأجوبة عنها

١٠٣

الترجمة الفورية المختصرة إلى الإنكليزية

في ظل هذا الواقع المكفهر ، والذي لاندري ما الذي يول والتناج التي يمكن أن تجربها على منطقة الشرق الأوسط في قادمات الأيام ، يقفز السؤال التالي على ذهن كل عربي مسلماً كان أم غير مسلم ، وعلى ذهن كل مسلم عربياً كان أم غير عربي ، مادام موضوعي النزعة والتفكير ، لا يخضع لخلفيات متميزة ولا لعماله قاتلة :

الله أم الإنسان ، أيهما أقدر على رعاية حقوق الإنسان ؟

أما الجواب الشافي في هذا السؤال ، فأرجو أن أكون قد وفقت لوضع مشروع سديد له في هذه المحاضرة ، وإذا صدق ظني في ذلك فأرجو أن يوفقنا الله ويوفق مجتمعاتنا العربية والإسلامية لوضعه من حياتنا جميعاً موضع التنفيذ ، والله الموفق .

دمشق في ٣ ذي القعدة ١٤١٨ هـ

١ آذار ١٩٩٨ م

محمد سعيد رمضان البوطي

مدخل وتمهيد

أيها أقدر على رعاية ما للإنسان من سيادة وحقوق ؟
الإنسان ذاته أم الخالق الذي أوجد الإنسان ومتّعه بهذه السيادة والحقوق ؟

أما المجتمعات الغربية ، ودعاة الديمقراطية القديمة والحديثة ، فيصرون على أن الإنسان ذاته هو الأولى برعاية هذه السيادة وما يتبعها من حقوق .. وأما الإسلام الذي هو الدين الذي ابتعث الله به الرسل والأنبياء جميعاً ، فيؤكد أن رعاية هذه السيادة إنما هي لمن بيده ولاية الخلق والإيجاد ، ولمن متّع الإنسان فعلاً بالسيادة ، ومتّعه بأثارها وذيلها من الحقوق الكثيرة المتنوعة .

تلك هي ، باختصار ، نقطة الخلاف بين الشريعة الإسلامية والنظم الديمقراطية ، في الموقف الذي ينبغي أن يتّخذ من سيادة الإنسان ، وفيما قد يترتب له بسببها من حقوق .

وهذا يعني أن كلاً من الإسلام والنظم الديمقراطية ، يجزم بأن الإنسان في هذه الحياة ذو سيادة ، ينبغي أن يتّبع بها وأن ينال كامل حقوقها ، بقطع النظر عن مصدر هذه السيادة وطبيعتها ، وعن السبيل الأمثل الذي يجب أن يتم سلوكه لحمايتها والمحافظة على الحقوق المتفرعة عنها .

والمأمول أن نوفّق في هذا البحث لبيان :

أولاً - الدليل على أن الإنسان في شريعة الإسلام ، ذو سيادة ذاتية ، تتسامى على كل العوارض والاعتبارات التي لا دخل لها بالعمل والسلوك .

ثانياً - أيهما كان ولا يزال أشدّ محافظة على هذه السيادة وحقوقها : الإسلام الذي وكلّ رعايتها وحراستها إلى من وهب الإنسان هذه السيادة ، أم النظم التي وكلت رعايتها وحراستها وحماية حقوقها إلى القيادات الإنسانية ذاتها ؟ .

ولنبداً بتحييص النقطة الأولى وتفصيل القول فيها :

الإسلام أوّل من قرّر سيادة الإنسان

لعلّ من أجلى النصوص القاطعة في الدلالة على السيادة التي متّع الله بها الإنسان ، من حيث هو إنسان ، بقطع النظر عن عوارض الصفات والالتزامات ، قول الله عزّ وجل : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطيّبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ [الإسراء : ٧٠/١٧] .

ومن الواضح أن التعبير بكلمة (بني آدم) بصدد هذا الحكم ، إنّما يدلّ على التعميم الذي يخترق الفوارق الطبقيّة وفوارق الألوان والأعراق ، وحتى الديانات ، ذلك لأن الآية تعلن بأنّ مَنَحَ الله الإنسان هذا التكريم ، كان أسبق من حظوظه اللونية والعرقية ، ومن اختياراته الدينية .

يلي هذا النص للدلالة على هذا التكريم قول الله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس ، أبى واستكبر وكان من الكافرين ﴾ [البقرة : ٣٤/٢] ، ومثله قوله

تعالى : ﴿ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ ، فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ [ص : ٧١/٣٨] .

صحيح أن أياً من هذه النصوص لم يورد كلمة السيادة ، وإنما جاء التعبير بالتكريم والتفضيل وإسجاد الله الملائكة له ، أي للإنسان ، غير أننا لو أردنا أن نترجم كلمة (السيادة) لن نجد أبلغ في التعبير عنها ، من كلمة التكريم والتفضيل ومن إعلام الله الإنسان بأنه ، عز وجلّ ، قد رفع من شأنه وسما به إلى حيث اقتضى أن يأمر الملائكة بالسجود له ، أي سجدوا تبجيل وتكريم ، لا سجدوا عبادة وتألّيه .

ثم إن التفسير التطبيقي لهذه السيادة التي أضفاها الله تعالى على الإنسان ، أوضح أن مزية هذه السيادة منوطة بكل فرد على حدة ، أي فالحكم في كلّ من الآيتين ثابت لجميع أفراد الإنسان لا على مجموعهم ، أي لا على الهيئة الاجتماعية للإنسان .. ندرك هذا من قول الله تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض ، فكأنّا

قتل النَّاس جميعاً ، ومن أحيّاها فكأنّا أحيّا النَّاس جميعاً ﴾ [المائدة : ٣٢/٥] .

وهذا يعني أن سيادة المجتمع الإنساني ، فرع - في ميزان الإسلام - عن سيادة أفرادهِ ، وليس العكس ، كما هو الحال والواقع لدى النظم الديمقراطية في المجتمعات الماركسية ، إلى عهد قريب .

مصدر سيادة الإنسان في الإسلام

غير أن مصدر هذه السيادة في كتاب الله وحكمه ، مختلف
اختلافاً بيناً عن مصدرها لدى أرباب النظم الديمقراطية ، فهي
في كتاب الله وشرعه ، خِلْعَةٌ كَرَّمَ الله بها الإنسان الذي هو في
ذاته وواقعه عبد مملوك له عزّ وجل . أمّا في تصوّر واضعي
النظم الديمقراطية ، فهي حقّ ذاتي استوجبه الإنسان لذاته ،
دون تفضل من أحد عليه بها .

وقد اقتضى هذا الاختلاف في النظر إلى المصدر ، أن يقرّر
أولو النظم الديمقراطية أن الإنسان هو الذي ينبغي أن يحكم
نفسه بنفسه ، وأن يكون المشرّع لبني جنسه ، دون أن يكون ثمة
أي حقّ لكائن ما في التدخل بشأنه . في حين أن الشريعة
الإسلامية أبرزت كامل الانسجام والتوفيق بين السيادة التي
جاءت خِلْعَةً من الله تعالى للإنسان ، والعبوديّة التي يصطبغ بها
هذا الإنسان لله عزّ وجلّ من حيث كينونته ومصدر وجوده .
ومن ثم فإن على هذا الإنسان الذي يتّبع بسيادة تامّة فوق هذه
الأرض بين أقرانه ، أن يدين في الوقت ذاته بالعبوديّة لله عزّ

وجلّ ، وأن يخضع كامل الخضوع لكلّ ما يشرّعه له من نظم
وأحكام .

ومن نتائج هذا الاختلاف ، ما قرّره الشريعة الإسلامية
من أن الإسلام هو المسؤول الأول عن رعاية سيادة الإنسان ضدّ
سائر الآفات التي قد تتربّص بها ، ومن ثم فإن السلطة
التشريعية في حياة الإنسان إنما هي لله وحده ، في حين أن
النظم الديمقراطية ترى على اختلافها أن الإنسان هو المسؤول
الأول عن سيادة ذاته ، وأنه هو الذي يتحمل أعباء الحماية التامة
لحقوقها ضدّ كلّ ما قد يتربّص بها من أخطار ، ومن ثم فإن
سلطة التشريع ، فيما تراه هذه النظم ، إنما هي للإنسان .

وهنا يعود السؤال الذي افتتحنا به بحثنا هذا ليفرض نفسه
من جديد : أيّها الأوّل بل الأقدر على رعاية هذه السيادة التي
ثبت بالاتفاق أن الإنسان متصف أو مكرمّ بها ؟ الإنسان
نفسه ، أم الإله الذي خلق الإنسان وأضفى عليه خِلْعَةَ هذه
السيادة ؟

لعلّ التجربة التاريخية هي التي تملك الجواب القاطع عن هذا السؤال الكبير .

وأنا أعني بالتجربة التاريخية ، تجربة تحميل الشريعة الإسلامية مسؤولية رعاية السيادة الإنسانية ، أيام كانت هذه الشريعة مطلقة العنان ، صاحبة السلطة فعلاً ، وكان دور المجتمعات الإسلامية دور المنفذ لها والأمين عليها ... وتجربة تحميل النظم الوضعية بالمقابل ، في مجتمعات كثيرة أخرى ، مسؤولية رعاية هذه السيادة وتوفيرها بشكل حقيقي لأصحابها ، بن فيهم الأفراد والجماعات .

إذن ، فلنستعرض فيما يلي كلاً من هذين الواقعين ، على أن نأخذ بعين الاعتبار أن سلطان النظم الوضعية مستمرّ إلى هذا اليوم ، في حين أن سلطان الشريعة الإسلامية قد تقلص اليوم عن كلّ أو جلّ المجتمعات الإسلامية ، وتحول إلى مجرد وازع فردي ، قد تمتد له ظلال اجتماعية هنا وهناك .. فإذا تلمسنا حصيلة الرعاية التي عَهد بها إلى الشريعة الإسلامية في هذا الأمر ، فإنما تتلمسها في الأحقاب التي كانت السيادة فيها لهذه

الشريعة ، ومن ثم كانت حراسة الحقوق الإنسانية كافة من مسؤولياتها هي دون سواها . وسيتضح ذلك خلال بيان النقطتين التاليتين :

أولاً - سلطة التشريع ومصلحة الإنسان

علمنا أن سيادة الإنسان خِلة من الله عزّ وجلّ ، أضفاها عليه ومَتَّعَ بها ، ومن ثم فإن سبيل رعاية هذه السيادة إنما تكون برعاية تعليقات ذاك الذي منحه إياها ومَتَّعَ بها . وهذا يعني أن سلطة التشريع بإقامة حياة الإنسان وتنظيمها إنما هي لله وحده .

غير أنّ الذي قد يُلْفِتُ نظر الباحث هنا ، هو أنّ التشريع الربّاني دائر في مجمله على محور عبودية الإنسان لله عزّ وجلّ ، فكيف يكون في الوقت ذاته سبيلاً إلى رعاية سيادته وحمايتها من الآفات ؟

ونقول في الجواب : لاتنافي بين الأمرين ، بل إن بينها تلازماً تاماً وانسجاماً كاملاً ، والحديث في ذلك طويل الذيل ، ولعلّه يخرجنا عمّا نحن بصده ، ولكن حسبنا من ذلك

أن نتذكر أن التشريع الإلهي إنما جاء لرعاية حقوق الإنسان وحماية كرامته مما قد يتهدد سيادته التي متعه الله بها .. وما هو معلوم لكل ذي حظ من معرفة الشريعة الإسلامية أنها قد جاءت مستوعبة سائر المصالح الإنسانية على اختلافها وتنوعها . فهي لا تأمر إلا بما فيه خير وصلاح للإنسان ، ولا تنهى إلا عما فيه شرّ وفساد له ، ولذا صحت القاعدة القائلة : حيث ما وجدت المصلحة فثم شرع الله ، والمبدأ القائل : تتبدل الأحكام بتبدل الأزمان ^(١) .

ومن أهم ما تجدر ملاحظته بناءً على هذه الحقيقة أن المشرع الذي هو الله عز وجل ، أطلع الإنسان على المحاور المصلحية التي يدور عليها شرعه المنزل ، وأنبأه أن مدار الأحكام التي يأخذ عباده بها ، إنما هو مصالحهم العاجلة والآجلة ، فإن تعارض بعضها مع بعض ، روعي في ذلك ما يقتضي تفاوتها ، في الأهمية والرتبة ، وبذلك مكّنه من أن يجتهدوا في معرفة أحكامه كلّما

(١) على أن تعلم أن لهذا المبدأ ضوابطه وقبوده المعروفة في مصادر الشريعة الإسلامية .

ثمّ عليهم الأمر بأن جدّت أمامهم ظروف وأحداث خارجة عما تدلّ عليه النصوص ، وذلك بأن يتحرّروا ما يقتضيه ميزان المصالح الشرعية المعتبرة ، حيال تلك الظروف والأحداث ، طبق الدرجات التي رتبت فيها ، وطبق تدرّج كل منها في مرتبة الضروريات فالحاجيات فالتحسينات ^(١) .

صحيح أن هذه الصلاحية التي متّع الله الإنسان بها في مجال التبصّر بمعرفة أحكامه وتشريعاته المنزلة ، لا تجعل من الإنسان مشرعاً في حقّ نفسه ، ولكنها ترقى به إلى منزلة عالية من الخلافة عن الله عز وجلّ في وضع موازين العدالة ورعايتها في حقّ نفسه وسائر بني جنسه ، بل في حقّ هذه الخليقة جمعاء ، وماعليه ، وهو يسلك الطريق إلى ذلك إلا أن يستضيء بمصابيح النصوص الهادية إلى النهج السديد والحقّ الذي لا محيد عنه .

(١) درجات المصالح الخمس ، هي على الترتيب التالي : مصلحة الدين فالحياة فالعقل فالنفس فالمال ... انظر تفصيل ذلك في الموافقات للشاطبي ٥/٣ وما بعد . وضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية لكتاب هذا البحث : ١٠٧ وما بعد .

وعلى كل حال ، فليست العبرة في الجهة التي تشّرّع حياة الإنسان ، وإنما العبرة في أن يكون الشرع الذي يأخذ الإنسان به نفسه محققاً لمصلحه ، أميناً على كرامته ، عادلاً في العلاقات التي يقيمها بين الفرد وبين بني جنسه ، ولقد دلّ تاريخ تجربة الشريعة الإسلامية على أنها كانت ولا تزال وافية بالحاجات الإنسانية كلّها ، ولعلّ من أهمّ الشهادات الناطقة بذلك بعد شهادة التجربة التطبيقية التي دامت قروناً طويلة ، شهادة المؤتمر الذي عقدته جامعة باريس تحت اسم (أسبوع الفقه الإسلامي) ابتداء من (٢ تموز ١٩٥١ م) ، فقد ورد في التقرير الختامي لهذا المؤتمر ما نصّه :

« إن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة حقوقية تشريعية لا يمارى فيها ، وإن اختلاف المذاهب الفقهية ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ومن الأصول الحقيقية هي مناط إعجاب ، وبها يستطيع الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها » ^(١) .

(١) انظر خبر هذا المؤتمر في (المدخل الفقهي العام) للأستاذ مصطفى الزرقاء ٨/١ الطبعة الثانية .

ثانياً - المساواة وجوانبها في الإسلام

من بدهيات ، بل من ضروريات المبادئ الإسلامية التي يأخذ بها الإسلام المجتمع الإسلامي بحزم ، مبدأ المساواة بين الناس جميعاً ، بحكم أنهم جميعاً متساوون في الإنسانية ينحدرون من سلالة واحدة ، فما ينبغي أن ينتقص من سلطان هذه المساواة فارق عرق أو لغة أو أي قيمة اجتماعية كغنى وفقر أو كتمتع بسلطة ما .

وقد وضعت هذه المساواة موضع التنفيذ ، في ظلّ أول دولة إسلامية أو مجتمع إسلامي ، في عصر رسول الله ﷺ . واستمرّ سلطانها فيما بعد ، مع استمرار هيمنة النظام الإسلامي .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المساواة لم تتحقق بعد صراعات فكرية أو ثورات ومطالبات ، كما هو الشأن في تاريخ النظم الديمقراطية وأسباب نشأتها في مختلف ربوع الغرب ، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا .. وإنما استقرت مبادئها وأحكامها وحيّاً من عند الله ، دون سابق حديث عنها أو تطلع إليها أو كفاح في سبيلها ، فلقد فوجئ عرب الجزيرة بالقرار القرآني

القائل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٣/٤٩] .

وأقبل رسول الله ﷺ ، فزاد هذا القرار ترسيخاً بمثل قوله : « كلكم لآدم وآدم من تراب ، لافضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لأسود على أحر ، ولا لأحمر على أسود ، إلا بالتقوى » ^(١) .

ولكن ما الجوانب الاجتماعية التي تبرز فيها هذه المساواة ، التي رسخ مبدأها كتاب الله ، عز وجل ، وأكدها سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام ؟ .

بوسعنا أن نقول في الجواب : إنها تبرز وتتحقق في سائر الجوانب الاجتماعية على اختلافها وكثرتها ، ولعل من أبرزها وأهمها الجانب التشريعي والقانوني ، والجانب الاقتصادي ، والجانب السياسي ، ولنعرض لكل من هذه الجوانب بلمحة يسيرة :

(١) رواه أحمد في مسنده : ٢١١/٥ .

أما المساواة في الجانب الشرعي : فقد علم كل دارس للشريعة الإسلامية ، ومطلع على نماذج من تطبيقاتها أن كل ما تعبر عنه من حقوق وواجبات ، يسري على الناس جميعاً مهما نزلوا أو ارتفعوا . فليس في ميزان هذه الشريعة أي نظرة متميزة إلى طبقة النبلاء أو طبقة الدهماء ولا تعتر فيها على امتيازات لحاكم في دولة ، أو قادة في جيش ، أو قضاة في محكمة .

ولعل من أوضح النماذج التطبيقية وأشهرها في هذا الأمر قوله ﷺ ، لأسامة بن زيد ، وقد أرسله بعض الصحابة ليتشفع في شأن امرأة شريفة في قومها سرقت ، فاستوجبت الحد : « أتشفع في حد من حدود الله » ، ثم خطب في الناس فقال : « وايم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ^(١) .

ومثل ذلك ما هو معروف ومكرّر من تناول ولد لعمر بن العاص على شاب من دهماء القوم في مصر ، بالضرب من دون حق ، فلما رفع المظلوم أمره إلى أمير المؤمنين عمر ، قال لأبيه كلمته التي لم تنبثق إلا عن عدالة شرع الله ، عز وجل ،

(١) الحديث متفق عليه ، من حديث عائشة .

والتي ذاعت ، ولا تزال ، في أرجاء العالم كله : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » ، ثم توجه إلى الشاكي وناولوه عصاه قائلاً : « هاك فاضرب ابن الأكرمين كما ضربك » ، ولا نريد أن نكرر ونعيد إلى الذاكرة ، ما هو محفوظ ومعروف من التطبيقات الكثيرة لهذه المساواة بين شتى فئات الناس وطبقاتهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

ولكن ، فلنلفت النظر إلى جانب قد يغيب عن بال الكثيرين ، ممن يعنون بهذا الموضوع ، فقد يظنّ كثير من الناس أن هذه المساواة مطبقة ، بل مشروعة في حقّ المسلمين فيما بينهم ، فأما عندما تكون المشكلة بين المسلمين وغيرهم ، فالمسلمين أحكامهم التي يميّزون بها .

إنّ هذا التصور بإطلاقه ، مخالف للقواعد والمبادئ المرسومة في الشريعة الإسلامية .

والقرار الدقيق الذي يمليه شرع الله في هذا الأمر ، يتلخص في أن أحكام الشريعة الإسلامية تنقسم إلى قسمين اثنين :

أما القسم الأول ، فخاصّ بالمسلمين ، إذ إن محور الأحكام فيه هو الإسلام ذاته ، ومن ثم فإن عدم شمولها لغير المسلمين لا يعدّ خرقاً للمساواة ، بل العكس هو الصحيح ، إذ من الظلم أن يحمّل غير المسلمين مسؤولية أحكام والتزامات لم تنشأ إلا من الإذعان لأصل الإسلام ومعتقداته .

وأما القسم الثاني ، فشامل للمسلمين وغيرهم على حدّ سواء . وأحكام هذا القسم منوطة بموازين العدالة بين الناس من حيث هي ، وإنما يتم ذلك بشمولها للمسلمين وغيرهم على السواء ، ماداموا جميعاً رعايا للمجتمع الإسلامي الخاضع لعدالة الإسلام وقِيَمِهِ . ومن المعلوم أن هذا القسم الثاني يشكّل معظم أحكام الشريعة الإسلامية ... إن أحكام المعاملات كلها بما يتبعها من النظم الاقتصادية ، وأحكام العقوبات الحدية والتعزيرية ، وأخلاق التعامل بين الناس ، تسري على المسلمين وغيرهم دون أي تفريق . لا يستثنى من ذلك إلا ما قد يتدين غير المسلمين بخلافه . فالشرع الإسلامي يقضي في هذه الأمور بإعطائهم الحرية في أن يتحاكوا بشأنها إلى شريعة الإسلام أو الشرائع الخاصة بهم .

لقد كان في المدينة المنورة على عهد رسول الله ﷺ ، ثلاث قبائل من اليهود ، فكان التعايش بينهم وبين المسلمين سارياً على هذا الأساس من المساواة التي تدور على محور العدالة ، مع ملاحظة ما يقتضيه الاختلاف في الدين ، نجد ذلك في نصوص الوثيقة التي اكتبها رسول الله ﷺ دستوراً لتنظيم علاقة المسلمين بعضهم مع بعض ، وتنظيم علاقة المسلمين بمواطنيهم من اليهود .. ثم تجد ذلك في التطبيقات العملية القائمة على المبدأ القائل : لهم مالنا وعليهم ما علينا .

ولعل في الناس من لا يتصورون أن يُنزل الله على رسوله عشر آيات متوالية ، كلها دفاع عن يهودي اتهم بجرمة كان بريئاً منها ، وتجريم لمسلم كان قد برأ نفسه من تهمة هو صاحبها ليلصقها باليهودي !!! ... ولكن هذا قد تم حقيقة ، فيما يعرفه سائر علماء التفسير والتاريخ الإسلامي ، فقد سرق رجل من المسلمين اسمه طعمة بن الأبيرق متاعاً ، وألصق التهمة بجار يهودي للشخص المسروق منه . واحتال لذلك باختلاق بينات وقرائن أحوال من شأنها أن تصرف النظر عنه وأن تحصر التهمة ، بل دلائل التجريم في الجار اليهودي ...

واجتهد رسول الله في الأمر بمقتضى ما تدلّ عليه القرائن والبيّنات ، وكاد أن يحكم على اليهودي بالجرمة ويلاحقه بالعقوبة عليها . ولكن الوحي الإلهي تنزل عليه بعشر آيات صرفته عن الاجتهاد القائم على ما تقتضي به قرائن الأحوال ، إلى الإصغاء والخضوع لبيان الله الذي يعلم السر وأخفى ، كانت كلها دفاعاً عن اليهودي البريء وتجريماً للمسلم المستتر بحماية الإسلام ، وهي تبدأ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ، وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً وَاسْتَغْفِرَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [النساء : ١٠٥/٤ - ١٠٦] .

ولقد استمرت هذه السمة الكبرى وتلاحقت فيما بعد ، في سائر المجتمعات الإسلامية ... كانت بلاد الشام بعد الفتح الإسلامي مزيجاً من المسلمين والمسيحيين ، وكان التعايش الأمثل قائماً بين الفئتين تحت أفياء هذه المساواة الإنسانية العادلة .. وكانت الدولة الأموية في ربوع الأندلس تضم جماعات كبيرة من اليهود ، ويجمع المؤرخون على أن هذه الجماعات كانت تتقاسم الخير والسعادة مع المسلمين في شركة متكافئة

عادلة ، وأن سلطان الوثيقة التي جعلها رسول الله دستوراً لأصول التعايش بين المسلمين واليهود في المدينة ، ظلّ ممتداً إلى تلك الدول الإسلامية اليافة . وما شقي أولئك اليهود من جراء الظلم الذي حاق بهم ، إلا بعد أن انحسر سلطان تلك الدولة الإسلامية من جرّاء الفساد الذي دبّ إليها ، فكان أن عملت يد البغي الصليبي فيهم وفي المسلمين كما تشاء .



وأما المساواة في الجانب الاقتصادي : فالحديث عنه فرع عن الحديث في الجانب الشرعي أو القانوني ؛ ذلك لأن النظم الاقتصادية في الإسلام ثمرة مباشرة لتشريعاته وأحكامه ، ولكننا نخص هذا الجانب بالملاحظة ، نظراً إلى أنه قد غدا ركناً مستقلاً من أركان المجتمعات الإنسانية اليوم .

وقبل أن نقول كلمة موجزة عن المساواة التي أقامها الإسلام في نطاق النظام الاقتصادي ، يجب أن ننبه أولاً إلى أن أي ازدهار اقتصادي يتحقق في مجتمع ما ، فإنما هو ثمرة مباشرة لجهود

أفراده ، لافرق في ذلك بين المجتمعات التي تنسب إلى النظام الفردي والتي تنسب إلى النظام الجماعي .

وبناء على ذلك ، فإن الشريعة الإسلامية تجعل من تيسير السبل أمام حوافز الأفراد وجهودهم ، وأنشطتهم الفردية المتنوعة ، الركيزة الأساسية الكبرى لتحقيق مساواة اقتصادية عادلة .

ويلاحظ أننا في حديثنا هنا عن الاقتصاد نقرّ بين المساواة والعدالة ، أي تقيّد الأولى منها بالثانية ، ولعلنا لا نجد حاجة إلى تقييد المساواة بالعدالة إلا في مجال الحديث عن الاقتصاد ، والسبب هو أن المساواة في حدّ ذاتها في التشريعات وأحكامها ، والسياسة ونظمها ، هي سرّ العدالة وجوهرها ، كما قد مرّ بيان ذلك : أما في الاقتصاد وسبل ازدهاره فالأمر يختلف ؛ ذلك لأن الازدهار الاقتصادي ليس في حقيقته إلا نسيجاً تتكون سدهاء ولحمته من جهود الأفراد وأنشطتهم وإبداعاتهم ، وقد كان الناس ولا يزالون متفاوتين في إمكاناتهم وأنشطتهم هذه ، فإن ذهبت توزع ثمرات جهودهم المتفاوتة

عليهم جميعاً بالسواء ، فذلك هو الظلم ذاته ، وإن بدا في الظاهر أنها المساواة المطلوبة ، فمن هنا كان لابد من تقييد المساواة بميزان العدالة في مجال النظام الاقتصادي خاصة .

ومن هذا المنطلق ، تقرّر الشريعة الإسلامية أن سائر أنواع الأموال التي لم تدخلها يد الصنعة وإنما تحققت قيمتها المالية بصنع الله وتكوينه ، يجب أن يتساوى الناس جميعاً في امتلاكهم لها وتمتعهم بها . إذ العدالة في هذه الحال لا تتحقق إلا بذلك ، كالمعادن وسائر المدخرات التي تكون في باطن الأرض أو تبدو في ظاهرها^(١) .

(١) وتفصيل القول في ذلك أن كل مظهر منها على وجه الأرض ، بحيث لم يتوقف وجود أصل القيمة المالية له على بذل جهود كبيرة في استخراجها ، فالتفق عليه أن ملكيته عامة للناس جميعاً ، وتكون يد الدولة عليه يد تنظيم وإشراف ، أما ما توقف إيجاد القيمة المالية له على جهود في استخراجها أو تصنيعه ، فالملكية له - عند علماء المالكية - تظل عامة على الرغم من ذلك ، والجمهور يرون أنه يصبح ملكاً لصاحب الجهود التي بذلت في سبيل ذلك ، إذ إنهم يقيمون هذه الجهود مقام الإبداع والتصنيع ، (راجع الأم للشافعي ٢٦٦/٣ ، ومغني المحتاج للشربيني ٣٧٢/٢ ، والشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوي ٦٥٠/١ ، والمدونة للإمام مالك ٢٨٨/١) .

أما الأموال التي دخلتها يد الصنعة ، أي بحيث لم تتحقق قيمتها المالية إلا بجهد الإنسان وتصنيعه ، فملكيتها رهن بتصنيعها . ولما كانت جهود الأفراد هي مصدر هذا التصنيع غالباً ، فقد كان التسابق إلى ذلك ضمن الحدود المشروعة عملاً مقبولاً ومبروراً ، وكان تملك الأفراد لهذه الأموال في مقابل تصنيعها وإبداع القيمة المالية لها ، هو الحق المشروع . ومن ثم فإن العدالة في هذه الحالة لا تكون مقيدة بالمساواة ، كما هو الحق في النوع السابق من الأموال ، بل هي رهن والحالة هذه باتباع مقياس الجهود التي يتنافس في بذلها أصحاب المهن والصناعات والتجارات .

غير أن المجال الذي تبذل فيه الجهود ويتم فيه التنافس ، لا بد أن يكون مقيداً بضوابط وحدود يتساوى الجميع في ضرورة الالتزام بها والخضوع لها ، من ذلك حرمة الاحتكار ، وحرمة التعامل بالصفقات والمعاملات الربوية ، ووجوب إخراج نسبة تتراوح ما بين (٢,٥% و ١٠%) من مختلف الأموال التي تخضع للنساء ، تعطى لمن قصرت بهم حظوظهم في مجال السعي إلى الكسب والارتزاق .

ومن ذلك وضع قواعد ضابطة للأجر الذي يستحقه العامل ، من أبرزها القاعدة التي تقضي بارتباط استحقاق الأجر ، بمدى جودة العمل وإتقانه ، لاهوية العامل وجنسه ، ويظهر أثر هذا الضابط في باب الجمالة ، حيث يلتزم ربّ العمل بدفع جعلٍ محدّدٍ لمن ينجز له عملاً معيّناً أو يحقق له غاية مطلوبة ، ومثل ذلك المناقصات التي يدعو إليها ربّ العمل ذوي الخبرات والاختصاصات ، والأجور التي تحددها الشركات أو الحكومات أو المنظمات لأعمال أو خدمات ما .. فليس لربّ العمل ، في ذلك كله ، أن يجعل مقياس كمية الأجر هوية الشخص العامل ، كأن يجعل للذكورة والأنوثة أو أي وصف آخر مدخلاً للتحكم في كمية الأجر ، كما هو الحال اليوم لدى كثير من المجتمعات الغربية وفي مقدّمتها أمريكا ، بل إن عليه أن يجعل أساس ذلك مدى الإتقان الذي يتسم به العمل الذي جرى الاتفاق على إنجازه^(١) .

ومن نماذج الأحكام الاقتصادية التي روعيت فيها ضرورة

(١) الشرقاوي على التحرير ٨٥/٢ .

ضبط مبدأ المساواة بميزان العدالة ، نظام توزيع الميراث ، فقد روعي في توزيعه أصل المساواة بين الوارثين ، مادامت العدالة مساعدة على ذلك ، فإذا لوحظ أن هناك حالات تتخلف فيها العدالة عن المساواة الحرفية ، فالأفضلية عندئذ لما تقتضيه العدالة ، ذلك لأن الرصيد النهائي للعدالة هي المساواة دائماً ، ولكن ليس الرصيد النهائي للمساواة هو العدالة بالضرورة .

وينبغي أن أذكر هنا بأن المساواة الاقتصادية هذه ، هي الأخرى ، تخرق فوارق الدين ، وتعلو على سائر الاعتبارات الدينية والانتائية ، فالمبادئ التي أوضحناها يسري لها سلطان عام في المجتمع ، باعتبار أن كل من فيه رعايا أو مواطنون ، لا باعتبار أنهم أصحاب هويات دينية معينة .

وعلى سبيل المثال ، تعد الخمرة وما في حكمها من المسكرات ، خارجة في حكم الشريعة الإسلامية عن الأموال المقومة التي يشملها معنى (المال) ، ومن ثم فإنها لا تصلح أن تكون محور تجارة وأساس ارتزاق ، ولا تأخذ العقود المنوطة بها صفة صحة ولا حلّ ، ولا يعدّ إتلافها عدواناً على أي قيمة مالية .

ولكن نظراً إلى أن أهل الكتاب يتدينون بخلاف ذلك ، وهو عدم حرمة المسكرات عندهم ، وصحة تعاملهم بها قيماً مالية قابلة للتجارة والاكتساب بها ، فقد قضت الشريعة الإسلامية بوجوب التعامل مع الكتابيين على الأساس الذي يتدينون به ، فلا يجوز لمسلم أن يريق لكتابي خراً أو يتلف له خزيراً ، وإن فعل ذلك فهو ضامن يكلف بدفع القيمة المتعارف عليها . إذ إن المسلم ملزم في المجتمع الإسلامي باحترام معتقدات الكتابيين في نطاق التعامل معهم ^(١) .

وهكذا فإن الأسس والمبادئ الاقتصادية في الإسلام ، تنبثق من ضرورة النظرة الشاملة إلى أفراد المجتمع الإسلامي ، مواطنين ورعايا ، لا من حيث إنهم أصحاب ديانات متناقضة . والمساواة الاقتصادية هنا ، لا يمكن تفسيرها إلا باحترام تعددية المبادئ والنظم ، كلما اقتضى اختلاف الدين ذلك ، ومن نسيج هذا الاحترام المتبادل تتحقق شرعة المساواة .

(١) انظر مغني المحتاج للشرييني ٢/ ٢٨٥ ، والقوانين الفقهية لابن جزي ١١٩ ، والمغني لابن قدامة ٢٤٩/٥ .

وأما المساواة في الجانب السياسي : فينبغي أن نلاحظ أولاً ما يقتضيه المنطق ، من أن هناك شروطاً لا بدّ من توفرها لمن يريد أو يُراد له أن يتحمل شيئاً من مسؤولية العمل السياسي أياً كان مستواه ، وإنما تلاحظ المساواة وضرورتها ، بعد استكمال الجامع المشترك من تلك الشروط .

ولن نطيل الحديث في تفصيل هذه الشروط ، إذ لسنّا بصدد ذلك ، ولكننا نلفت النظر إلى أن موقع هذه الشروط من النهوض بالمسؤوليات السياسية ، إنما هو موقع الضرورات التي لا بدّ منها لقيام جوهر البناء وأصله ، وليس موقع إزهاق لمبدأ المساواة أو مخالفة للمذهب الذي ينادي بها . وسيتضح مزيد من التفصيل في هذا الجانب عند حديثنا بعد قليل عن موقف الإسلام من الحرية السياسية .



وعلى سبيل المثال ، فإن اشتراط صفة الإسلام لمن يتبوأ منصب الخلافة أو الإمامة العظمى ، أو ما يسمى اليوم برئاسة

الدولة ، إنما اقتضته ضرورة أن ما يسمى بالمجتمع الإسلامي ، لا يتحقق وجوده إلا بهذا الشرط ... فن التناقض البين الحاد أن نؤكد إسلامية المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية ، ونؤكد في الوقت ذاته بأنه سيان أن يكون رئيس هذه الدولة مسلماً أو غير مسلم ...!

إن هذا يبدو كما لو قال قائل : سيان أن يكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أمريكياً أو مسلماً عربي الجنسية .

ومثل ذلك اشتراط الذكورة لتحقيق جوهر المنصب ذاته .

إن طبيعة كثير من المهام التي يجب أن يتحمل مسؤولياتها صاحب هذا المنصب ، تتنافى مع الأنوثة من حيث كونها أنوثة ، لا من حيث العجز أو الضعف أو نحو ذلك ... كاشتراط الذكورة فيمن يخطب الناس ويؤمهم في صلاة الجمعة ، إن هذا الاشتراط آت من ضرورة الانسجام والتوافق بين هذه الصلاة ذات الطابع المتميز ، وبين الشخص الذي يخطب الناس ويؤمهم

فيها ... وك من رجال لا تصلح إمامتهم فيها على الرغم من كونهم رجالاً ، لأن ضرورات الانسجام بين واقع أحوالهم وطبيعة هذه الصلاة والحكمة منها ، لم تتحقق على الوجه المطلوب .

ولما كانت مهامّ الوزارات وظائف تنفيذية على الأغلب ، تتم تحت رعاية رئيس الدولة وإشرافه ، لم يكن الإسلام شرطاً لصلاحيه من يعهد إليه أيّ من هذه الوزارات .

بل يجوز أن تعهد إلى كتابي غير مسلم ، إن رأى وليّ الأمر صلاحيته لذلك ، ووثق بأمانته وخلقه ، كما نص على ذلك الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية .

أقول : ولعل هذا التعميم يشمل الوزارات ذات المهام السياسية أو الإصلاحية المتنوعة ، حصراً ... أما ما يسمى اليوم بوزارة الأوقاف أو وزارة الشؤون الدينية ، فينبغي أن يقال فيها ما قاله المشرع عن رئاسة الدولة أو إمامة المسلمين العظمى ، من حيث ضرورة الإسلام لمن يتبوأ هذا المنصب ، للسبب ذاته الذي سبق أن ذكرته .

أما شرط الذكورة في المناصب الوزارية ، فقد نص عليه بعض علماء الشريعة الإسلامية ، ويبدو لي أن اشتراط أو عدم اشتراط الذكورة ، في المناصب الوزارية ، مسألة اجتهادية غير مشمولة بأي نص ثابت فيه من قرآن أو سنة ، ولا بأي إجماع صادر عن الصحابة فمن دونهم . ومن المعلوم أن قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الحديث الصحيح : « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » ^(١) إنما عني به رئاسة الدولة ، أيأ كان التعبير المصطلح به عنها ، ومن أوضح الأدلة على ذلك أنها قيلت في سياق الأنباء التي وصلت إلى المدينة عن جلوس بوران على عرش الإمبراطورية الساسانية .

وإذا صح أن المسألة اجتهادية ، فلعل أدق ميزان يجدر اتباعه في معرفة حكم الشريعة الإسلامية في هذا الأمر ، هو النظر إلى مدى قدرة المرأة وصلاحيتها للنهوض بأعباء وزارة ماعلى النهج الشرعي الأمثل .. ورب امرأة تفوق كثيراً من

(١) رواه البخاري وأحمد والترمذي والنسائي من حديث أبي بكره .

الرجال في بعض المهام الوزارية فتكون عندئذ أهلاً بحكم الشريعة للقيام بتلك المهام .

ولكن لا يجوز أن يقاس على هذه الحالة غيرها ، ويتخذ من ذلك أساس لحكم كلي شامل - إذ ليس الذي رشح تلك المرأة الصالحة لذلك المنصب وصف الأنوثة ، بل الأهلية الخاصة التي توفرت فيها ، والشأن في ذلك كشأن الرجال تماماً ، فرب رجل يرقى إلى أعلى درجات الأهلية لمنصب ما ، دون أن يقاس عليه غيره من بقية الرجال في ذلك .

وبالجملة ، فإن الذي يؤهل الإنسان لمناصب في ميزان الشريعة الإسلامية ، التأكد من صلاحيته وقدرته على النهوض بأعبائها ، وأمر الذكورة والأنوثة بحد ذاته لا يلعب أي دور في هذا المجال .

وينطبق هذا من باب أولى على الشروط التي لابد منها لعضوية مجلس الشورى ، وسائر الوظائف الإدارية الأخرى ... أي إن كل ماتجب مراعاته ، هو صلاحية الشخص أيأ كان ،

للعمل الذي يوكل إليه ، فلامدخل لخصوصية الدين ولا لخصوصية الذكورة أو الأنوثة في الأمر .

ولدى تتبع ما اشترطه الفقهاء لأهلية الشورى ، نجد أنهم لم يشترطوا أكثر من صفتي العلم والأمانة^(١) ، إذ هما المؤهل الأساسي لمنصب الشورى ، بحيث إن تحقق هذان الشرطان لم تبق حاجة إلى أي شرط آخر .

وهذا يعني أن المرأة أهل للشورى إن تمتعت بالعلم والأمانة ، وهذا ما قرره جماهير الفقهاء ، فقد قالوا : إن كل من جازله أن يفتي ، جازله أن يشير . ومعلوم أن الذكورة ليست شرطاً في منصب الفتوى ولا في صحتها^(٢) ، وقد كان الخلفاء الراشدون يستشيرون النساء ، ولا سيما في الأمور الخاصة بهن ، وكان عمر في مقدمة من يعتمد عليهن في المشورة .

(١) انظر صحيح البخاري : ١٦٢/٨ ، ط إستانبول ، وروضة الطالبين للنووي : ١٤٢/١١ ، والمغني لابن قدامة : ١٣٩/١٠ ، وبدائع الصنائع للكاتاني : ١٢/٧ .

(٢) انظر أدب القاضي للماوردي : ٢٦٤/١ ، وحاشية الباجوري على ابن قاسم : ٣٤٠/٢ .

ولكن ، هل يشترط الإسلام لأهلية الشورى ؟

إن العلماء لم يشترطوا - كما قلت - أكثر من العلم والأمانة ، فإن فهمنا أن المراد بالعلم التفقه في الدين ومعرفة أحكام الشريعة الإسلامية ، فالإسلام يكون بذلك شرطاً لأهلية الشورى .

ولكن الصحيح الذي يقتضيه عموم الحاجة إلى الشورى ، أن المراد بالعلم عموم ما يتوقف عليه مصلحة المسلمين ، فتدخل فيه علوم الشريعة وسائر المعارف والخبرات والمهارات المتنوعة الأخرى ، ولا شك أن الهوية الدينية لا شأن لها من هذه المعارف كلها إلا بالشريعة وأحكامها ، وعندئذ ينبغي أن يكون اشتراط الإسلام خاصاً بذوي المشورات الفقهية ونحوها .

إن الذي يجب أن أعود فألفت النظر إليه ، هو التأكيد بأن الحديث عن مساواة الرعايا أو المواطنين أمام حقوقهم السياسية في ظل دولة إسلامية حقيقية ، إنما يبدأ دوره - في النظر المنطقي - بعد استكمال الشروط التي لا بد منها ، لإيجاد

جوهر البناء السياسي من حيث هو ، إذ من العبث تدمير الجوهر والذات ، في سبيل البحث عن الأشكال والصفات مهما كانت هذه الأشكال والصفات ذات أهمية أو ضرورة .

وقد رأينا كيف أن هذه الشروط تختفي عندما لا يكون لها دور في إيجاد جوهر البنيان السياسي للمجتمع المسلم ، لتبرز عندئذ ضرورات المساواة وضماناتها .

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك اشتراط كون الإمام قرشي النسب ، فهذا الشرط وارد عندما يحرز صاحبه درجة الأفضلية به على مرشحين آخرين يساويهم هو في سائر الشروط التي لا بدّ منها لهذا المنصب ، ويمتاز عليهم بنسبه القرشي .

غير أن اشتراط هذا النسب يختفي ، بل تزول قيمته ، عندما يتخلف صاحبه عن أنداده ، ولو بواحد من الشرائط والمزايا التي يتمتعون بها ، يتجلى هذا في قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ألا إن الأمراء من قریش ، ما قاموا

بثلاث ، ما حكموا فعدلوا ، وما عاهدوا فوقوا ، وما استرحوا فرحموا ، فن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »^(١) .

(١) رواه أحمد وأبو يعلى وابن أبي شيبة والبخاري ، كلهم من حديث علي رضي الله عنه .

خدمة العدالة ؟!.. وهل يرتاب عاقل في أن النظام من حيث هو ليس إلا واحداً من أخلص خدام العدالة ؟!..

ونقول باختصار : إن هذا هو موقف الإسلام من حرية الإنسان ، ومهما رأيت من تفاصيل الأحكام وجزئياتها في هذه المسألة ، فلتعلم أنها جميعاً تطوف حول مبدأ استخدام الحرية لمقتضيات العدالة .

ولنستعرض هذا الموقف الإسلامي من أنواع الحريات ، حسب تقسيماتها الحديثة بالقدر الذي تسمح به طبيعة هذا البحث :

ففيما يتعلق بالحرية السياسية ، تقضي الشريعة الإسلامية بأن تكون البيعة طوعيةً من قبل سائر من تتعلق بأعناقهم البيعة ، أو من قبل من يمثلونهم من (أهل الحل والعقد) ، هي الدعامة المؤسسة لشرعية حكم الحاكم وسلطانه ، فإن اقتحم الحاكم سدة الحكم عن طريق الاستيلاء والغلبة ، عصي الله فيما أقدم عليه من هتكه لقدسية الحريات ، أما الموقف الذي يملكه الشرع في هذه الحالة على الناس ، فيتلخص في أن الحكم إن

الحريات وأنواعها وموقف الإسلام منها

ينبغي قبل الخوض في مسألة الحريات هذه ، أن نطرح السؤال التالي ، وأن نقرر الجواب عنه بصراحة وصدق :

العدالة والحرية ، أيهما يجب أن يكون في خدمة الثاني ؟

هذا هو السؤال ، فما الجواب الذي يملكه المنطق وضرورات القيم والحقوق الإنسانية ؟

أعتقد أنه ليس في العقل من يخفى عليه الجواب المنطقي بل البدهي القائل : إن الحرية هي التي يجب أن تكون في خدمة العدالة ... ولعمري إذا كان من البدهيات المعروفة في أدبيات المدنية الحديثة ، ضرورة إقامة الحرية في خدمة النظام ، فكيف لا يكون من أوضح البدهيات لديهم أن تكون الحرية في

استتب لهذا المتغلب قهراً واستقرّ له الأمر ، وكان أهلاً لقيادة الأمة في الجملة ، بأن كان مسلماً قادراً على إدارة الأمور ومدّ رواق الأمن ، وجب على الناس بذل الطاعة له ، ولو كان في ذلك هدر لحريّاتهم ، إذ إن ترسيخ العدالة لا يتم إلا بحقن الدماء ، وإغلاق السبل التي تقضي إلى الفتنة ، وليس من طريق إلى ذلك إلا تغليب سلطان العدالة على حقّ الحريات ، وقد علمنا أن سلطة التشريع إنما تنبثق من سلطان المشرّع الذي هو الله عزّ وجلّ . ولكن ينبغي أن أعيد إلى الذاكرة ما قد أوضحته من أن الشارع جلّ جلاله سكت عن تفاصيل كثير من الأحكام ، بعد أن رسم لهم ، أي للناس ، مبادئها الكلية وقوانينها العامة ، محيلاً القول في هذه التفاصيل إلى اجتهادات أهل الذكر أي العلم منهم .

وقد أشرك الشارع في هذه المهمّة ، الأمة مع الحاكم ، وذلك عندما ألزم الحاكم بالرجوع إلى أهل الشورى الذين يمثلون سواد الأمة ، بما يلكونه من أهليّة الاجتهاد أو ما يتمتعون به من معارف وخبرات .

فإن كان الحاكم عادلاً وعالمًا ومجتهداً مثلهم ، كانت ضرورة الرجوع إليهم بالاستشارة ، لمجرد الاطلاع على مزيد من الاجتهادات والآراء ، فلا يلزم بالأخذ بها ولا بواحد منها ، إن لم يقتنع به ، لأنه مجتهد مثلهم ، والاجتهادات المخالفة لاتنقض الاجتهاد الآخر ، كما هو معلوم في قواعد أصول الفقه المتفق عليها ، ولأن أصل المشاورة إنما هو سعي تعاوني لمعرفة ما هو ثابت من حكم الله ، وليس اجتماعاً على عمل تشريعي يبدعه المتشاورون من عندهم .

أما إن كان الحاكم قاصراً عن درجة الاجتهاد فيما يسأل ويستشير فيه ، فإن موقفه عندئذ يغدو من مجلس شوره موقف المستفتي من هم أهل للفتوى ، بل للقضاء أيضاً ، فهو لا يملك إلا أن يصغي ويستجيب لما اتفقوا عليه ، فإن خالفهم ، كان متكبّاً بذلك إلى عصيان ، وليس للناس عندئذ أن يطيعوه في المعصية ، كما نص على ذلك سيدنا رسول الله في الحديث الصحيح .

ولكن ليس لهم أن يثوروا على حكمه ، ويسعوا إلى خلع

لمجرد العصيان ، طبقاً للنص ذاته الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قد يقال : ولكن الأمة لاتصبح إذن حرة تملك أن تحكم نفسها بنفسها ، وتلك هي واحدة من أبرز طموحات المجتمعات الغربية اليوم .

ونقول في الجواب : لأن يكون رب الأسرة هو الحاكم في أهله وأولاده ، أضمن لسعادتهم وحررياتهم وسير العدالة فيما بينهم من أن يلقى بزمام حكمهم إليهم ، فيتحول حكم ما بينهم إلى طغيان وهرج ومرج ، وينكفئ ميزان العدالة على وجهه ، لتغدو علاقة ما بينهم لشرعة القوة والبغي ..

وإنما الأسرة الإنسانية نموذج كبير لهذا الواقع الصغير ذاته ، دون أي فرق أو استثناء ، اللهم إلا بالنسبة لمن أنكر أن لهذه الأسرة الإنسانية الكبيرة مولى وقيماً ، هو الموجد لهم والراحم لهم ، والمتولي لشؤونهم .

وأما حرية الرأي والسلوك : فإن مما لانعلم فيه خلافاً ، أن صفة التكليف - وهي من أخصّ ما تميّز به الإنسان عن سائر الحيوانات - لاتتحقق إلا في مناخ الحرية ، فحيثما ملك الإنسان حريته في النظر والفكر وحرية اتخاذ القرار تجاه الأفعال والتصرفات وتمكن من تنفيذ قراراته ، تعلّق به التكليف الصادر إليه من قبل الله عزّ وجلّ .

ومن هنا قرّر العلماء امتناع تكليف الغافل ، وهو الذي لا يدري شيئاً عن الخطاب التكليفي الذي توجه إليه ، كما قرّروا امتناع تكليف الملجأ ، وهو من لا يملك أي خيار في الفعل الذي يصدر منه أو الذي يطلب منه ، كالذي يلقى من شاهق على شخص فيقتله ^(١) .

ومقتضى هذا ، أن الانصياع لأمر الله لا يتحقق إلا من خلال إمكان توقّر الرغبة الذاتية في الامتثال لأمره ، وهو لا يتأتى إلا من علم بالتكليف المتجه إليه أولاً ، - ثم أحسن من

(١) انظر للوقوف على تفصيل ذلك ، شرح جلال الدين المهلي على جمع الجوامع للسبكي : ٤٠/١ - ٤١ .

نفسه الحرّية في اختيار أن يفعل أو أن لا يفعل ما طلب منه ثانياً ، وهذا معنى قولنا : إن التكليف الإلهي لا تتأتى حقيقة الاستجابة له ، إلا في تربة حرّية التصرف إذ يملكها الإنسان ، أي إلا لدى شعوره بأنه متمكن حقاً من أن يفعل أو لا يفعل ما طلب منه .

وبهذا يتبين الفرق بين أوامر الله التكوينية التي تصدر إلى مختلف مكوّناته ، فتنفّذ قسراً ودون المرور بأي حرية أو اختيار ، وأوامره التكليفية التي توجه خطاباً إلى عباده الذين بلغوا الرشد وتمتعوا بالقدرة وحرية اتخاذ القرار ، فيتوقف التنفيذ على توفر رغبة العبد المكلف في الطاعة والانقياد^(١) .

وكم هو دقيق وأخاذ قول الله عز وجل ، وهو يحدثنا عن هذين النوعين من أوامره : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ

(١) انظر المرجع السابق : الجوامع للسبكي : ٤٠/١ - ٤١ .

وَالشَّجَرُ وَالذَّوَابُّ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [الحج : ١٨/٢٢] .

إذن ، فقد كان لابدّ لعنصر الحرية أن يصاحب واقع التكليف ، وبذلك يتضح الانسجام الكامل بين كون الإنسان عبداً مملوكاً لله ، ومكلفاً من قبله بشرائع وأحكام ، وبين كونه حراً في الوقت ذاته ، أي ممكناً من فعل ما يشاء .

والقرآن مليء بالآيات الصريحة في بيان أن الإنسان يملك في هذه الدنيا كامل حريته في أن ينصاع أو لا ينصاع لأوامره عزّ وجلّ ، سواء منها ما يتعلق بالفكر والاعتقاد أو السلوك والتصرفات .

من ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ [الكهف : ٢٩/١٨] ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦/٢] ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ، ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا

وَيَتَتَعَوْا وَيُلْهِمُ الْأَمْلُ ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿ [الحجر : ٢/١٥ - ٣] ،
 وقوله عز وجل : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَأْنَتَ عَلَيْهِمْ
 جَبَّارٍ ، فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مِنْ خِيفَةٍ وَعِيدٍ ﴾ [ق : ٤٥/٥٠] .

فإذا تحولنا ، من الإصغاء إلى هذا البيان القاطع في دلالاته
 على أن الإنسان حرّ في أن ينفذ التكليف الموجهة إليه أو أن
 لا ينفذها ، إلى التأمل في التجربة العملية التي سجلها تاريخ
 المجتمعات الإسلامية ، بدءاً من صدر الإسلام ، نجد مصداق هذا
 البيان الإلهي على أتم وجه .

كان الرأي الآخر ، بل الآراء الأخرى تعلن عن نفسها
 بصريح البيان في سائر الأمكنة والمجالات ، وفي مقدمتها
 المساجد التي كانت الموئل الأول للثقافات والعلوم كلها .

ففي عصر رسول الله ﷺ ، كانت الدعوة الإسلامية التي
 يقودها عليه الصلاة والسلام ، قائمة على أساس الحوار المنبثق عن
 ضرورة الإصغاء إلى سائر الآراء الأخرى ، فإما أن ينتهي الحوار
 إلى هداية ووافق ، وإما أن يظل أصحاب المذاهب والآراء

الأخرى متمسكين بقناعاتهم أو عصبّياتهم ، فما يزيد المصطفى
 عليه الصلاة والسلام على أن يختم الحوار بالإعذار بأنه قد بلغ ..
 ثم يكل الشاردين والتائبين والمعاندين إلى أنفسهم ، وقد حملهم
 مسؤولية جنوحهم ، وبوسعنا أن نطلع على أسمى صورة لهذا
 الحوار في كتاب الله تعالى في سورة آل عمران ، وهو يحدثنا عن
 وفد نصارى نجران والحوار الممتدّ بينهم وبين رسول الله في
 مسجده .

وفي القرن الثاني اتسعت الفتوحات الإسلامية ، وتسربت
 الفلسفة الإغريقية إلى بعض المجتمعات الإسلامية وانتشرت فيها
 ثقافات وأفكار مختلفة لديانات ومذاهب شتى ، فكان أن
 ظهرت - من جراء حرية الفكر - والنظر والبحث فرق إسلامية
 جانحة ، وسرعان ما راحت تتكاثر ويتوالد بعضها من بعض ،
 كالمتزلة والمرجئة والقدرية والجبرية والخوارج .. وراح كلّ منها
 يجادل عن نفسه في كلّ مجال ، وبكل صراحة وقوة ، لقد كانت
 تمتزج حلقات هذه الفرق بحلقات أهل السنة والجماعة في مسجد
 البصرة والكوفة ، وتتعالى أصوات الجدل والحوار بين الأطراف

والفتنات ، في حرية تامة وطمأنينة كاملة ، ولم يكن لأئمة المسلمين في ذلك إلا دور واحد هو تشجيع الحوار وإقامة المزيد من مجالس النقاش بين ذوي الأفكار والمذاهب المختلفة .

نعم ، لم يكن المسلمون الملتزمون بهدي الكتاب والسنة يألون جهداً في الدعوة والصدع بكلمة الحق ، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وملاحقة ذوي الأفكار الجانحة بالحجج العلمية الدامغة ، وذلك هو واجب المسلمين الصادقين في كل عصر .

وبالجملة ، فإن هياج تلك الفرق المتكاثرة إنما كان بسبب وفرة مناخ الحرية ، وإمكانية التعبير المعلن عن الفكر والعقيدة ... ثم إن خمود ذلك الهياج وذوبان تلك الفرق ، إنما كان بسبب قيام علماء المسلمين بواجب الدعوة والحوار ، والثبات على التنفيذ الصادق والدقيق لأمر الله تعالى القائل : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : ١٦/١٢٥] ، ولم يكن نتيجة لأي قمع أو خنق لأصوات تلك الفرق أن تعبر عن رأيها أو تدلي بحجتها .

ولعلّ مما يزيد هذه الحقيقة نصاعة ووضوحاً ، ما هو معلوم من أن الصورة الوحيدة للقمع الفكري في تاريخ السلف الصالح ، إنما صدرت من أقلية مذهبية شاذة ، وهي المعتزلة ضدّ الجبهة الإسلامية التي تمثلت آنذاك في إمام من أجل أئمة المسلمين ، وهو الإمام أحمد . بينما كانت الجبهة الإسلامية لا تستعمل إلا سلاح المناقشة والحوار .

موقف الإسلام من هذه الحريات واحد قبل وبعد الوصول إلى الحكم

ومع هذا ، فإن المبطلين اليوم يظلون يثيرون التساؤل التالي : ترى هل سيظل الإسلاميون الذين ينحون باللائمة على الاستبداد وأهله ، ثابتين على موقفهم هذا عندما يصلون إلى الحكم ويمسكون بمقاليدهم ، أم سيجنحون إلى مزيد من القهر والاستبداد تحصيناً لكراسيهم ، وحملاً للناس بالإكراه على ما ينهجون ويريدون ؟ .

وإني لأقول بحقّ وصدق : إن كان هذا السؤال موجهاً إلى (الإسلاميين اليوم) فالحق أن الجواب ينبغي أن يأتي من

قبلهم ، أما إن كان موجهاً إلى الإسلام وموقفه ، فالجواب هو :
لا فرق بين موقف الإسلام من الحرّيات والديمقراطيّات قبل أن
يحكم المسلمون ، وموقفه منها بعد أن يحكموا ... إن المجتمع الذي
يتزعزع فيه الإسلام قبل الحكم هو مجتمع الحرّيات ، والمجتمع الذي
يطبق فيه الإسلام بعد الحكم ، هو مجتمع الحرّيات .

وإذا كان مناخ الحرّية الحقيقيّة لصالح الإسلام ، إبتان
تحوله من الضعف إلى القوة ، أفلا يكون هذا المناخ ذاته لصالحه
من باب أولى ، إبتان قوته وعندما يكون الحكم حكمه والقرار
قراره .

يظن المبطلون ، أو يريدون من عامة الناس أن يظنوا ،
أن المسلمين يخادعون مجتمعاتهم عندما يصفقون مع دعاة الحرية
والمناضلين من أجلها ، حتى إذا أشرعت أبوابها مفتحة للجميع ،
دخلوا إليها مع الداخلين ، ثم سابقوهم سعيّاً في ساحة الحرية إلى
أزمة الحكم ، حتى إذا استقر لهم الأمر ودان لهم الحكم وأتيح لهم
أن يبسطوا في المجتمع سلطة الإسلام ونظامه ، عادوا إلى أبواب

الحرّية المفتحة فأوصدوها ، إذ لم يبق لهم إلى الحرّية من حاجة
بعد أن أتيح لهم أن يقطفوا دون غيرهم ثمارها .

غير أن هذا التصور باطل من أساسه ، فإننا لم نعثر ذات
يوم فيما قرأناه ووعيناه من أخلاقيات الإسلام ومبادئه على مثل
هذا الاستدرج المهيّن ... والسبيل إلى إقامة المجتمع الإسلامي
وسيادة حكمه ، لم يتمثل قطّ في انتهاز فرصة ديمقراطية سانحة
للتسلل عندها إلى الحكم أو في انتهاز قوة متوافرة ليُفرض بها
الإسلام من خلال ثورة عارمة ، حتّى يضطّروا الأمر إلى إغلاق
منافذ الحرّيات لبسط الهيمنة الإسلاميّة عن طريق القسر
والإكراه .

وإنما كان السبيل إلى ذلك ، ولا يزال ، متمثلاً في بث
القناعة بالإسلام وعقائده في عقول الناس وأفكارهم ، وأخذهم
بالتربية الإيمانية عن طريق غرس بذورها يقيناً في عقولهم
ووجداناً في نفوسهم ، ثم الثبات على ذلك في صبر لا يكلّ
وعندئذ يتجه الكل إلى الانقياد لأوامر الله طوعاً وإلى السير على
صراطه عن رضا واختيار .

ففي الحاجة عندئذ إلى إغلاق باب الحريات ، والكل منقاد إلى الحق بمحض ما يملك من حرية واختيار ؟ .

نعم ، لا بدّ من بقاء أقليات نادرة مهما ساد الحق ، وأذعن الناس ... غير أن هذه الأقليات لن تتأقّق منها مقاومة تيار الحرية ، ولن يمثل وجودها أي خطر عليها .

ثم إن الناس ، حتى ولو استروا على ما هم عليه ، من معارضة للالتزام بالإسلام ونهجه ، فإن نظام المجتمع الإسلامي ، ليس فيه ما يستوجب القضاء على حريات الناس في أن يلتزموا أو لا يلتزموا بمبادئ الإسلام وأدابه ، وإنما فيه الأمر بالنصح والإرشاد وتوعية الناس ، وتحبيب الإسلام إلى أفئدتهم ، وإقناعهم بضرورة الالتزام بوصاياه وأحكامه .. وهذا هو النهج الذي سار عليه المسلمون في عصورهم الذهبية كما قد مرّ بيانه .

غير أن علينا أن نلفت النظر إلى أننا نعني بالحرية التي يقدّرها المجتمع الإسلامي ، تلك التي تنبع من قناعة صاحبها ، دون أن يكون مدفوعاً إلى اختياراته من جهة خارجية ،

ولاسيما أجنبية ، كما هو الشأن اليوم بالنسبة لكثير من الأنشطة التي تتسرب إلينا من الخارج ، ثم تستقر فيما بيننا تحت سلطان الحرية والحق الديمقراطي !!! ...

إن مثل هذه الأنشطة الوافدة ، والمقنّعة بقناع الحرية أو الديمقراطية ، هي أبعد ما تكون عن حقيقة الحرية المقدسة والاختيار الذاتي ، ومن ثم فهي مرفوضة من أي فكر وطني ، ومن أي ميزان للحق الإنساني ، فضلاً عن الإسلام الذي يحتضن دائماً سائر القيم الوطنية ويحمي الحقوق الإنسانية جمعاء ..

وتلك هي آفة الديمقراطية اليوم ، وإنها لهي العقبة الكأداء التي تصدّ الدول النامية عن بلوغ حقها الطبيعي في التمتع بحقيقة الديمقراطية والوصول إلى ثمارها ، كما تريد .

وأخيراً ، عود على بدء ، ورجوع إلى مدخل هذا البحث تلك هي صورة لواقع المجتمعات الإسلامية من حيث العدالة والحرية والمساواة ، عندما كانت خاضعة لسلطة التشريع الربّاني فعلاً ، أي بالواقع السلوكي ، لا بالشعارات اللفظية المجردة .

فلننظر إلى واقع المجتمعات التي استأثرت بسلطة التشريع لنفسها من دون الله ، عزّ وجلّ ، ولنجعل من واقع المجتمعات الغربية النموذج الأول لذلك :

إن الصورة من أولها إلى آخرها سوداء قائمة غطيت بلفافات من الورق اللامع المتألق المصنوع من نسيج كلمات : حقوق الإنسان ، وحق تقرير المصير ، وحرية الأفراد ... إلخ .

ولنعرض على وجه السرعة بعضاً يسيراً من هذه الصور التي تقف شاهداً على عجز تلك المجتمعات التي استأثرت لنفسها بسلطة التشريع من دون الله ، عن أن ترعى حقوق الشعوب كلها بمعيار إنساني واحد ، ومن ثم تؤكد عجز تلك المجتمعات عن تطبيق الديمقراطية بمعناها الشمولي السليم :

☆ بالأمس القريب اكتشفت بريطانيا أستراليا ، فراحت تطارد سكانها دون أي ذنب اقترفوه ، حتى أيّدت الغالبية العظمى منهم .

☆ لوحق سكان أمريكا الأصليون بحرب إبادة مستمرة حتى

كادت أن تأتي عليهم جميعاً دون أن يجدوا أي ملاذ لهم في حمى الديمقراطية .

☆ ولما شعر قادة الحضارة الغربية أن سُبُل الانتصار في الحرب على اليابان ضاقت عليهم ، لم يترددوا في إلقاء قنبلتين نوويتين عليه ، قتل على إثره نصف مليون إنسان بريء ، ثم أداروا ظهورهم للحادث ومروا من جنب ذلك الركام البشري بكل اعتزاز .

☆ وتلاقى رؤوس القادة الغربيين اليوم ، في تهامس يعبر عن ضيقهم بوجود جيوب من المجتمعات أو الدويلات الإسلامية في أوربا ، فتدار عليها رحي القتال بدوافع ومبررات شتى ... ويشدد الحصار الأرعن ويتناول أمدّه على مسلمي البوسنة والهرسك ، وتتساقط الأعداد الهائلة من القتلى تحت وطأة هذا الضيق صبراً ، فلا يزيد ذلك أديعاء الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا إمعاناً في التخطيط للمزيد ، دون أي إصغاء إلى أي صوت لحقوق الإنسان .

☆ وتتحرك سياسة (الديمقراطية) بين الكونغرس والبيت الأبيض حصراً ، لتنتهي إلى رصيد من المهينة الكاملة على عرب الشرق الأوسط وشعوبها ومقدراتها وأخلاقياتها ، وتصطنع الأزمات الخليجية لذلك ، ويستمر الابتزاز تحت غطاء الدفاع (الحتمي) عن دول الخليج ... وترسل لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل إلى العراق حصراً ، وتزيع الأعين عن الترسانة الكبرى لشتى أنواع أسلحة الدمار الشامل في إسرائيل ، ولا يحق لأحد أن يسألها في هذا الأمر ، فضلاً عن الابتزاز الدائب من وراء التفتيش !.. أما الديمقراطية وحقوق الإنسان فعليها ، هنا ، أن تغض الطرف وتحبس الأنفاس .

☆ وتغض دول الغرب كلها النظر عن أنشطة الشركة الإيطالية التي تدعى (جيّلي واكس) المتخصصة بجمع النفايات الصناعية السامة وترحيلها إلى دول العالم الثالث ، حيث تسعى هذه الشركة وأمثالها إلى دفن الأطنان من هذه النفايات في رحاب العالم الثالث الذي لا يتأتى منه أي هياج أو

احتجاج ، وبوسع سلطان (حقوق الإنسان) أن يتهاوى في هذا العالم الفقير المهيض إلى أعماق الهلاك^(١) .

إن قصّة هذا العجز عن رعاية الإنسان لحقوق العدالة الإنسانية الشاملة ، عندما يستأثر هو بحقّ التشريع ورعاية حقوق الإنسان ، ليست جديدة ، بل هي قديمة قدم الإنسان الذي ركبت فيه نوازع الأنانيّة وحبّ الذات . ومنها انبثقت الحاجة إلى أن يتدارك الله الأسرة الإنسانية بالنظام الذي يجب أن تخضع له والشرعة التي يجب أن تستسلم لسلطانها ، وتلك هي الحكمة العظمى لضرورة الدين الحق .

إذن فلنعد إلى طرح السؤال الذي كان مدخلاً إلى هذا البحث :

أيها أولى بإدارة شؤون الإنسان ورعاية علاقات ما بين الإنسان وأخيه الإنسان ؟

(١) تعرّف على هذه الشركة الإيطالية والدول المتعاملة معها ، وتبيّن المزيد من تفاصيل اختصاصها وأنشطتها في العدد ٢٢٢ من مجلة (الدولية) ، والصادر في ١٤ أيلول ١٩٩٤ .

إنّ هذا الواقع الذي عرضناه هو جزء يسير من كلّ كبير
ينطق بالجواب التالي :

لن ينجو الإنسان من إرهاب أخيه الإنسان إلا بالالتجاء
إلى مولى الإنسان وخالقه الذي هو وليّ أمره ، ولن يصلح حاله
إلا الانقياد لحكمه ، وعندئذ يزدهر فيما بينهم معنى قول رسول
الله ﷺ : « وكونوا عباد الله إخواناً » .

الأسئلة التي أعقبت هذه المحاضرة والأجوبة عنها

س : في ظل التيارات الإسلامية الحالية ، والشعارات المرفوعة المنادية
بالتمسك بالتراث ونبذ التجديد ، كيف نفهم المبادئ الإسلامية الراسخة المنادية
بحقوق الإنسان وسيادته وحرية التفكير والإبداع ، وهناك من يحذرك من ذلك
كله ، باسم التحذير من الابتداع ؟ فاضوابط التجديد والحرية والسيادة ، وكيف
نفصل بينها وبين مفاهيم الابتداع وخطره ؟

ج : أقول لأخي السائل : إن الميزان الذي تبحث عنه ، كما
بدا من الكلام الذي قبله ، لا يتمثل في الحركات الإسلامية
وأفكارها ، وإنما يتمثل في الرجوع إلى المعين ، أي الشريعة
الإسلامية ، وإذا رجعنا إلى معين الشريعة فلسوف نجد الضوابط
العلمية الدقيقة للبدعة التي يجب أن نجتنبها والمصالح التي ينبغي
أن نتسابق إليها .

ليست المشكلة في أن حرمة البدعة تقف عثرة في طريق

تقدمنا ، إنما المشكلة تتمثل في عدم فهم كثير من الناس لمعنى البدعة .. كثيرون هم الذين يتوهمون أن كل جديد في حياة المسلمين بدعة ، ومن ثم فما ينبغي أن يطرأ على حياة المسلمين ، مهما طال بهم الزمن ، أيّ جديد ، ولا ريب أن هؤلاء الناس يحاربون تقدم المسلمين باسم محاربة البدعة .

والخلاص من هذه المشكلة يتمثل ، كما قلت لك ، في الرجوع إلى المعين ، أي إلى مصادر الشريعة الإسلامية ، أو إلى الأئمة الذين شهدت أجيال المسلمين لهم بدقة العلم وإخلاص الطوية ومنتهى الأمانة ، لتعلم منهم فرق ما بين البدع التي يجب أن تجتنب والمصالح التي يجب أن تتحقق .

وأوصي بأن تمرّ مرور الكرام - بعد تنفيذ ما قد قلت لك والالتزام به - بجنب من لا شأن لهم إلا ترديد كلمة البدع والتحذير منها ، خلال التحذير من كل جديد البدع في المعتقدات ... البدع في الثياب ... البدع في الحركات ... البدع في ذكر الله ... دون الوقوف أمام تبين معنى البدع وإيضاح للفرق بينها وبين المصالح عامة ، أو ما يسمى بالمصالح المرسلة

خاصة !... أن هذا مذهب من المذاهب التي ينتصر أصحابها للذات (الأنا) من خلال أفكارهم التي يلحون عليها دوناً احتكام إلى شيء من موازين العلم .

ادرس الشريعة من ينابيعها وقرس بمعرفة قواعد تفسير النصوص (علم أصول الفقه) تجد نفسك أمام فرق كبير بين البدعة التي يجب فعلاً أن نجتنبها والمصالح التي يجب أن نستبق الآخرين إليها .

س : ما حكم المرتد ، وهل يقتل في غير حالة الحرب ؟

ج : جمهور كبير من الفقهاء قالوا : إذا أعلن المرتد عن رّدته في المجتمع الإسلامي ، فقد أعلن الحراية من خلال ذلك على المجتمع الإسلامي من حيث كونه إسلامياً ، وتحول إلى ما يشبه جرثومة تنشر فيا حولها عادية السوء .

المرتد يلاحق ... والمرتد يُستتاب ويحاور في أسباب رّدته ، والشبهات التي طرأت على فكره ... والمرتد بعد ذلك يهدد ثم يهدد ، ثم يقتل إن ظل على الرغم من ذلك كله مستعلاً

بردته ، لا لأنه جنح إلى دين غير دين الإسلام ، وإنما لأنه أعلن بذلك الحراية على المجتمع الإسلامي الذي هو فيه .

لو كان سبب قتله جنوحه إلى غير دين الإسلام ، إذن لاقتضى ذلك قتل الكافر الأصلي أيضاً ، ونحن نعلم أن الإنسان مخير في الدنيا بين أن ينقاد لأمر الله فيعتنق الإسلام أو لا ينقاد لأمره فيبقى على ما هو عليه متبعاً أي دين أو عقيدة يشاء .

وإنما سبب قتله - فيما ذهب إليه جمهور كبير من الفقهاء - أنه جعل من رده التي أصرّ إلا أن يعلن عنها ، (فيروساً) أو جرثومة لنشر الكفر بين الناس ، وهو إن لم يعلن ذلك صراحة ، فقد أعلنها ضمناً ، والمحارب في قانون العالم كله يلاحق ، ثم إن لم يقلع عن محاربتة يقتل .

س : الكلام الذي ذكرتموه صحيح في مجتمع يخاف حكامه من الله عز وجل ، ويخافون الظلم ، ولكن ما الحلّ عندما لا يكون الحكام ولا المحكومون يخافون الظلم ولا يخافون الله ؟ .. وهل يصح أن نعتد على الحرية فقط أو على العدالة لضمان الحرية ؟

ج : الشريعة الإسلامية لا تنفك عن خدمة العدالة والدعوة

إليها ، لكنك ترسم حالة سوداوية لأدري من أين اقتبستها !... عندما يكون الناس كلهم ، حكاماً ومحكومين لا يخافون الله ولا يخافون الظلم ويعنون في تمزيق قوانين العدالة أو إهمالها ، فتأكد أنه قد آن للقيامه أن تقوم ، وخير لنا عندئذ أن نستعد لاستقبالها من أن نبحت دون جدوى عن مصير العدالة والقائمين بشأنها .

ولكن كن على يقين بأن الناس لا يزال فيهم خير ، ولا تزال فيهم بقية ممن يخافون الله ، حكاماً ومحكومين ، قلّوا أو كثروا ... والمطلوب منا أن نبحت دائماً عن نواة الخير لننميها ، ولسوف نجد أماننا لا نواة واحدة ، بل بذوراً كثيرة للخير .

إننا نحن المقصرون ... نحن الذين أقامنا الله عز وجل على ثغرات خطيرة ، من تبليغ رسالات الله والدعوة إليه وتحبيب الدين الحق إلى القلوب ... لقد ألجأنا أفواهنا عن النطق بهذا الواجب . قال لنا الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤/٣] ، فأعرضنا عن هذا الذي طلبه

الله منا ، وتشاغلنا عن ذلك بأعمال حركية أخرى ، فحاقت بنا نتائج هذا الإعراض !... أرني جمهرة كافية من الناس يسعون إلى القيام بهذا الواجب في مخاطبة الناس بشتى فئاتهم ، بدءاً من قمة الحكام إلى القاعدة الشعبية ، أريك المجتمع الإسلامي كيف يتحول من حال إلى حال .

س : في غياب حقوق الإنسان والحرية في أكثر الدول الإسلامية على الغالب ، وكما شرحتم ، يجب على الأمة أن تبتعد عن العنف ، من أجل الحوار في سبيل التغيير ، فكيف الطريق إلى هذا التحول في رأي الشريعة الإسلامية ؟

ج : أولاً لا تقل في رأي الشريعة الإسلامية ، قل في حكم الشريعة الإسلامية ، ذلك لأن الشريعة الإسلامية ليست ثمة فكر بشري يجوز عليه الخطأ والصواب ، وإنما هي قرار الله وحكمه ، ومن ثم فهو حق دائماً .

ثانياً : البديل عن العنف الذي لم يأذن به الله عز وجل إلا في حالات خاصة لها أسبابها وضوابطها ، هو الحوار الذي تحدثت عنه الآن ، لو أن هؤلاء الذين أسكتوا ألسنتهم وأنطقوا ألسنتهم في وجوه إخوانهم المسلمين ، خضعوا لأمر الله عز وجل فأسكتوا

ألسنتهم وأنطقوا ألسنتهم بواجب التعريف بدين الله والدعوة إليه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ووطنوا أنفسهم لتكون ضحايا - إن اقتضى الأمر - على طريق تبليغ رسالات الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالضوابط الشرعية المعروفة - : لرأيت أن البديل الذي تسأل عنه قد وُجد ... أي إن البديل موجود الآن ولكنه ينتظر الآن من يقبل إليه ويتعامل معه ويتمسك به .. قل لهؤلاء الذين طاب لهم أن يجعلوا من العنف ولا شيء غير العنف بديلاً عما قد أمرهم الله تعالى به ... قل لهم أن يتحولوا عن هذا النهج الذي استجابوا فيه لأمزجتهم ، إلى النهج الآخر الذي يستجيبون فيه لما قد أمرهم الله عز وجل به ، وعندئذ تجد النتيجة الإيجابية التي تنتظرها ، بل ننتظرها نحن جميعاً ، قد ظهرت وتحققت .

س : ما رأيك في المناخات السياسية في الدول الإسلامية جميعاً ، من أجل الوصول إلى مبدأ الحرية في خدمة العدالة ؟

ج : الشارع جل جلاله رسم الطريق الأمثل للوصول إلى

مناخ حرّ لخدمة العدالة ... رسم هذا الطريق وعيّده ، ولكن الذين يتبصرون هذا الطريق ويسلكونه قلة ...

كأن الأخ السائل يريد أن يقول : ألا ترى أن علينا لكي نصل إلى هذه الغاية ، أن نطرق باب الحكم ، ولكي نطرق باب الحكم لا بدّ أن نتوغل في طريق السياسة ... وكأنه يريد أن ينتهي إلى القول بأن هؤلاء الذين يمزجون الأنشطة السياسية بحركاتهم الإسلامية ، يسيرون في طريق سليم .

أرجو أن يعلم الأخ الذي يركن إلى هذا التصور أنه تصور غير سوي ، وأن أتباع هذا النهج لا بدّ أن يكلف أصحابه شططاً وخروجاً عن الجادة ، ولا بدّ أن يجدوا أنفسهم أخيراً وقد فقدوا حرية التحرك ابتغاء هدفهم العلوي المرسوم ، وأصبحوا محكومين ، بل أسارى ، ضمن جاذبية محور من المحاور السياسية المتصارعة ، وعندئذ لا بدّ أن يتحولوا من خدمة ذلك الهدف الإيماني العلوي ، إلى خدمة المحور الذي وقعوا في جاذبيته وتحت سلطانه ، والذين ساروا في هذا الطريق أشواطاً يدركون صدق

ما أقول ، ويعانون اليوم من هذا الأسر الذي قد يكون فات أوان التحرر منه .

ثم هب أني ، وأنا واحد من العاملين في حقل العمل الإسلامي ، تركت إصلاح القاعدة الشعبية وأعرضت عن تصعيد فئات الناس ضمن سلّم التربية الإسلامية بالطرق السليمة المعروفة ، واتجهت بدلاً عن ذلك إلى المغامرات السياسية ، فنجحت ووصلت إلى الحكم ، عاجلاً أم آجلاً ، ترى ما الذي أملك أن أفعله في سبيل الحرية أو في سبيل العدالة التي تسألني عن الطريق إليها ؟ ..

كن على يقين أنني لن أستطيع أن أفعل شيئاً في سبيل ذلك ، كل ما في الأمر أنني سأترعب على كرسي الحكم كما يترعب الآخرون ، وأنني سأجد أمامي الفرص الذهبية التي تغريني باقتناص المغامرات التي يتسابق إليها سائر الذين ينعمون بالوصول إلى الحكم .. أما القاعدة الشعبية التي تركتها مع ماتعاني منه من شرود وفساد وضياع ، فلن أستطيع أن أعمل شيئاً في سبيل تحويلها من أودية الشرود والضياع إلى صراط الله عز وجل .

لأن ما لم يتم إصلاحه بالحوار والإقناع ، لن يتم تحويله بالقسر والإجبار . وأسأل الذين وصلوا إلى الحكم قفزاً فوق هذا الواجب الأقدس ، يخبرونك عن فشل التجربة وعن مصداق ما أقوله لك .

دعك من هذا الطريق الموعر الذي لا نتيجة له .. وحاوِر الناس وادعهم إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، حاور ... ثم حاور ... (وأنا أقول هذا لكل فرد من المؤهلين للعمل الإسلامي) تجد أن ألق الإسلام ، ومن ثم ألق العدالة الإسلامية قد انتشر ثم زاد انتشاراً ، ثم نحقق هذا الذي نقول .

أما السياسة ونتائجها ، فستجد أنها هي التي تسعى خادمة إليك ، بدلاً من أن تستعجل فتجعل من نفسك وعملك الإسلامي خادمين لها !!

س : ما الدليل على قولكم بأن الحاكم الذي يفرض نفسه بالاستبداد يحق له أن يبقى وتحق له البيعة ؟

ج : لم أقل يحق له البيعة ، وإنما قلت : تجب طاعته في غير معصية .

ومع ذلك فإن طاعة الحاكم الذي يفرض نفسه بالقوة واجبة بشروط :

أولها : أن يكون المستولي بالقوة جامعاً لشروط الإمامة في الجملة .. والفاسق يُغضَى النظر عن فسقه الشخصي إن استتب له الأمر خوفاً من تصدّع وحدة المسلمين وتسرب عوامل الشقاق إلى صفوفهم ^(١) ، وتصدع المسلمين وانتشار أسباب الشقاق فيما بينهم أخطر من أن تستقر الأوضاع وتجتمع كلمة المسلمين تحت مظلة إمام فاسق .

الشرط الثاني : أن يكون استيلاؤه بعد موت الإمام الذي قبله ، أو بعد عزله بسبب شرعي صحيح . أما إن استولى على الحكم حال حياة الأول وقبل عزله فينظر : إن كانت إمامة من قبله منعقدة هي الأخرى بالاستيلاء والغلبة ، فإن الإمامة الشرعية تؤول إلى المتغلب منها ، إذ لا مرجح في هذه الحال إلا الغلبة ... وإن كانت إمامته أي إمامة من قبله منعقدة بالبيعة ،

(١) انظر مغني المحتاج للخطيب الشربيني ١٣٢/٤ ، وشرح الإمام النووي لصحيح مسلم : ٢٢٩/١٢ .

لم تنعقد عندئذ إمامة هذا الثاني بالغلبة والاستيلاء مهما استتب له الأمر ، لأن الإمامة الشرعية لن قبله باقية ، ويعدّ هذا الثاني في كل الأحوال باغياً تجب مقاومته ، وشاهد ذلك قول رسول الله في الحديث الصحيح : « إذا بويع خليفتين فاقتلوا الثاني منها » رواه مسلم وغيره .

والمعنى : إذا أصر الثاني على المغالبة مع استقرار البيعة للأول ولم يكن سبيل إلى دفعه إلا بالقتل فاقتلوه .

ولكن ينبغي أن نلاحظ أن انعقاد الإمامة بالغلبة والاستيلاء ، لا يعني أن السعي إلى ذلك جائز بل إن الساعي إلى الإمامة بهذه الطريقة يتلبس بالإثم والعصيان ، لأسباب كثيرة لا مجال لتفصيل القول فيها في هذا المجال .

س : من باب التجربة التاريخية للمساواة بين الأمم وأفراد بني آدم ، والتي تستدعي أن تكون بعثة الرسل لمختلف الأمم السابقة ، كيف يمكن أن نفهم هذه المساواة مع ما نعلم من أن الله جعل بني إسرائيل شعب الله المختار ، وخصه بعدد كبير من الرسل والأنبياء بخلاف الأمم الأخرى ؟

ج : أرجو من الأخ السائل أن يعود فيعكف على شيء من

زاد الثقافة الإسلامية والتاريخية الذي لا بدّ منه لكل مثقف ... من الذي قال إن بني إسرائيل هم شعب الله المختار إلا الإسرائيليون أنفسهم؟! ..

لقد نادوا في العالم كله بهذه الدعوى العريضة ، وحملوه - ولا يزالون - مسؤولية معاملتهم في أقطار الدنيا كلها على الأساس . وافتاتوا من خلال دعواهم هذه على صريح كلام الله عز وجل القائل : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ، قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۖ ﴾ [المائدة : ١٨/٥] .

بل إنهم استرسلوا في دعواهم هذه فزعموا أنهم دون غيرهم المدللون على الله ، ومن ثم فإن نعم الآخرة سيكون وقفاً لهم وحدهم من دون الناس جميعاً! .. ولكن الله ردّ عليهم في القرآن فقال :

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَلَنْ يَمُنُّوا أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ، وَلِتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةِ

ومن الذين أشركوا يودُّ أحدُهم لو يعمرَ ألفَ سنةٍ وما هو بمزحزحٍ من العذابِ أن يُعمرَ واللهُ بصيرٌ بما يعملون ﴿ [البقرة : ٩٤/٢ - ٩٦] .

بل إن البيان الإلهي أعلن عن طرد الله لهم - إلا من ارعوى وتاب وعمل صالحاً - من رحمته يوم القيامة ، ألم تقرأ قول الله تعالى : ﴿ لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [المائدة : ٧٨/٥] .

ثم من قال لك إن الله قد خصص بني إسرائيل بعدد كبير من الرسل والأنبياء دون غيرهم ؟! ..

إن عدد الرسل الذين كانوا من بني إسرائيل لا يبلغون معشار الرسل والأنبياء الذين أرسلوا إلى أقوامهم من سائر الناس مع الزمن ، إن الله ذكر لنا أسماء خمسة وعشرين منهم فقط ، وأكد لنا أن هؤلاء الذين ذكر لنا من أخبارهم ليسوا إلا عينة صغيرة من مئات الرسل والأنبياء الذين انتشروا في مختلف البقاع المعمورة على مرّ العصور ... ألم تقرأ قول الله عز وجل :

﴿ وإن من أمةٍ إلاّ خلاّ فيها نذيرٌ ﴾ [فاطر : ٢٤/٣٥] ، وقوله عز وجل : ﴿ ... منهم مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْهُ عَلَيْكَ ﴾ [غافر : ٧٨/٤٠] .

س : هل تفضلون بيان سبب تغفل الاستبداد في العالم الإسلامي منذ وقت مبكر ، مع وجود الضمانات التي ذكرتها للحرية في محاضرتكم القيمة ، وما الطريقة المثلى لإزالة هذا الاستبداد وإقامة العدالة والحرية في العالم ؟ .

ج : أعتقد أن هذا السؤال مكرر .. ألا ترون معي ذلك ؟ إن الجواب الذي ذكرته عن طائفة من الأسئلة السابقة هو ذاته الجواب الذي ينبغي أن أقوله عن هذا السؤال ، أذكر قول الله عز وجل : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى : ٣٠/٤٢] . إن ما حاق بنا من استبداد نتيجة لتقصيرنا نحن ، وتفسير ذلك في الكلام الذي قلته قبل قليل .

س : في ظل الإرهاب الفكري المفروض على المحكومين في الدول الإسلامية كيف يمكن تحقيق ماتقولون من جعل الحرية في خدمة العدالة ؟

ج : مرة أخرى أقول : الأسئلة كلها تدور على محور

واحد ، نحن نحاسب غيرنا ، ولا يبدو أن فينا من يحاسب نفسه .

فعلاً هناك استبداد ، حسناً ... أما ينبغي أن نتساءل بدورنا : هل قمنا نحن بواجبنا فيما يتعلق بأوامر الله التي نقرأها صباح مساء في كتاب الله عز وجل ؟ .. إن الله يقول لنا : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت : ٢٣/٤١] ، والآيات التي جاءت بهذا المعنى كثيرة ... أعرضنا عن تنفيذ هذه الأوامر واتجهنا إلى ما ظنناه أقصر طريق إلى ما نريد ألا وهو الوصول إلى الحكم ..

وكأنني بالأخ السائل يقول : ألا ترى أن إزاحة هؤلاء الحكماء عن الحكم ، والجلوس في أماكنهم هو الذي يزيل الاستبداد ويحقق ما نريد ؟ ... وأقول : لقد أقدم على هذه التجربة بعض الناس فما النتيجة التي وصلوا إليها ؟ لقد زادوا البلاء بلاء ، وحق بهم المثل العربي القائل : « ضغت على إِبالة » ... كانت المسافة بين المجتمع الإسلامي والهدف الذي تحلم به مئة متر مثلاً فأصبحت المسافة ألفاً ... هنالك جماعات إسلامية في بعض

البلاد العربية وصلوا إلى الحكم فعلاً ، ولا أريد أن أذكر الأسماء ... دون أن يلتفتوا إلى تنفيذ المنهج الذي أمر الله به فإذا حققوا ؟ ... لم يستطيعوا أن يحققوا شيئاً ..

إذن لابد من أن يتضح الإسلام أولاً في أذهان المسلمين ، ومجتمعاتنا الإسلامية اليوم شاردة عن حقيقة الإسلام ، أكثر أفرادها لا يعلمون شيئاً عن حقيقة الإسلام وأهم أحكامه ، لهم إليه انتماء تقليدي وربما عاطفي في أحسن الأحوال .. هذا الواقع يجب أن يعالج أولاً ، ولا يمكن أن يعالج إلا بنهوض كوادِر كافية من العاملين في الحقل الإسلامي بربط هؤلاء الناس بحقيقة الإسلام عقيدة ووعياً وسلوكاً . على أن يكون رائد هؤلاء العاملين الإخلاص لوجه الله والسعي إلى بلوغ مرضاته ... فإذا تم القيام بهذا الواجب التأسيسي ، فإن الحكم سيغدو عندئذ خادماً للواقع الإسلامي المزدهر في أذهان الناس وسلوكاتهم ، دون أي صعوبة أو تكلف .. ومن العجيب أنني أكرر هذا الكلام الواضح في كثير من المناسبات وأودعه في كثير من كتاباتي ، ثم أنظر فأجد جلّ العاملين في الحقل الإسلامي من

ذوي الانتماءات إلى الجماعات الإسلامية المختلفة ، لا يزالون يراوحوون في أماكنهم !... وكأنهم لا يريدون أن يخرجوا أنفسهم بأي وقفة أمام هذه الحقيقة البديهية الواضحة .

س : أود أن أسألكم عن دور الدولة سواء في الشرق أو الغرب في دعم التشريع الإلهي في حماية حقوق الإنسان ؟

ج : أي دولة تعني ؟ إن كنت تعني هذه الدول الغربية التي تتبنى النهج العلماني بشكلٍ أو بآخر ، فإنها تزعم بأنها قائمة بدورها في رعاية حقوق الإنسان على أتم وجه ، بل إنها تمارس دور ملاحقة الآخرين لرعاية هذه الحقوق !...

وبوسعك أن تقول لي : ولكن هذه الدول الغربية ، لاسيما العظمى منها لا تعرف من حقوق الإنسان في العالم إلا ما يتفق مع مصالحها ، وما أيسر أن تسحق هذه الحقوق المقدسة تحت الأقدام ، تحت عشرات الأسماء والشعارات عندما تتهدد هذه الحقوق شيئاً من مصالحها . وإن مصائب العالم الثالث اليوم ، والحروب التي تستوقد داخل الدويلات الإسلامية التي أتيح لها أخيراً أن تخرج من تحت أنقاض المعسكر الشيوعي ، كي يوضع في

وجهها السدود التي تصدها أن تتحرر هي الأخرى وتبني ذاتها وتتمتع بخيراتها ، كل ذلك شاهد بين على الحرب الضروس التي تمارس دون إعلان ، على حقوق الإنسان .

أقل لك عندئذ : ذلك هو منطق القوة عند من لم تهين عليه مشاعر العبودية لله ، وعندما يتاح لهذا القوي أن ينهب مالك ويحردك من حقوقك وثرواتك ، تحت غطاء من اللياقة الحضارية ووراء قناع من الإنسانية الكاذبة ، ففيم الحاجة إلى أن يخيفك بوحشيته الظالمة ويرعبك بأنيابه الحادة ، ما الحاجة إلى أن يريك حقيقته هذه بعد أن استطاع أن يدجّل عليك ويخدعك بزخرفه الحضاري وتسييحه اللساني الدائم بحقوق الإنسان ؟

تقول لي : فما العلاج الذي يضمن لنا نحن المسلمين حماية حقوقنا وحفظ كرامتنا ، أو لعلك تقول : فلماذا لا ترعى الدول الإسلامية حقوق شعوبها ، وهي مسلمة تعرف هذا الذي ذكرته لنا في محاضرتك ؟ لماذا لا تحمي شعوبها من تسلط هؤلاء الناهبين والغاصبين ؟.

أقل لك : إنهم يعلمون كل شيء ، ويعلمون أهمية دور الإسلام ، في رعاية حقوق الإنسان ، ولا سيما المستضعفين ، ولكنهم لا يقدرّون على شيء ، لأنهم تخلّوا عن مصدر قوتهم الذي متّعهم الله به ، ألا وهو الوحدة .

فمنذ أن تخلّوا عن وحدتهم التي كانت ولا تزال أول ثمرة لإسلام الأمة الإسلامية - وسَمّ هذه الوحدة خلافة إن شئت أو إمامة أو ملكاً ، فالعبرة ليست بالأسماء - خرجوا من حصن قوتهم ، وتناثروا في العراء فئات وقوميات ودولاً وجماعات متدابرة بل متناكرة . وكان طبيعياً أن يتحولوا بذلك إلى لقيات يسهل مضغها بل ابتلاعها ، وأن يجردوا من كنوزهم السوداء والصفراء ، وأن يرحّلوا من أوطانهم وأقدس بقاعهم .

إن غيرة هذه الدول الإسلامية على حقوق شعوبها قد تكون موجودة في أعماق النفوس ، ولكنها غيرة لا تجدي ، وزفرة لا تنفع ، ذلك لأن القوة التي بها تحصن هذه الحقوق غائبة منذ أن تصدع طوق وحدتها ... إنها ، أي هذه الدول ، منذ ذلك

اليوم تنتقل من شتات إلى شتات ومن تدابر إلى تدابر ، بل من تدابر إلى خصام .

إن العلاج في هذه الحالة واحد لا ثاني له ، هو أن تدرك هذه الشعوب العربية الإسلامية وحكامها أهمية الوحدة في جمع شملها واستعادة قوتها ، ثم أن تعلم أن لا سبيل للرجوع إلى هذه الوحدة ، بمعناها الحقيقي ، إلا بالرجوع الحقيقي إلى دينها إخلاصاً له وتفاعلاً معه وانقياداً لسلطانه ، لا انتساباً تقليدياً إليه .

فإذا انتقد زناد الإسلام في حياتها من جديد ، عبودية واجفة لله ، واعتصاماً صادقاً بحبله ، فلسوف تعود عوامل الوحدة تلم شعنها وتجمع شملها من جديد ، ولسوف تتساقط مما بين الجار وأخيه الجار الأثرة المشقية ليحل محلها الإيثار المسعد^(١) .

(١) على أعقاب الأزمة الأخيرة التي اختلفتها أمريكا ، بتخطيط وتعاون مع أبرز حلفائها في الغرب ، وأشهر عملائها هنا ، تقاضت من بعض دول الخليج (١٢) مليار دولار ، مع التفضل عليها بأنها ، أي أمريكا ، كانت =

س : أليس على المؤمنين الذين يعون ما تقول أن يقوموا بدعوة الحكام التائبين والضالين ، بالنصيحة وبيان هذا الذي تقوله أولاً ، وإن لم يستجيبوا فبالجهاد ؟

ج : هذا الذي تطلبه من الخروج عليهم بالجهاد ، بوسعك أن تطلبه من الله عز وجل ، لأن تتوجه به إليّ أو إلى أي إنسان من الناس ، الله يقول : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ .. ﴾ [الكهف : ٢٦/١٨] ، ويقول : ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ [الفاطية : ٢١/٨٨ - ٢٢] ، العقاب الذي تحدث عنه وظيفة ربك ، وشأنه ليست وظيفتي ولا وظيفتك ، طبقاً لهذا البيان الذي لا يتيه عاقل عن فهم معناه .

ثم اعلم أنك إن كنت عاجزاً عن توجيه النصح إلى الناس

= ولا تزال العين الساهرة لحماية الجار العربي (المسلم) من بطش الجار العربي (المسلم) .

ورحم الله العهد الذي كان الإسلام فيه هو العين الساهرة للإخوة والحيوان المسلمين من العدو الذي يجردهم اليوم من أموالهم ، مع التفضل عليهم وإحكام حبال المنة في أعناقهم .

من فيهم الحكام ، فإنك عن مجاهدتهم والقيام في وجوههم أعجز ..!

وإنه لعجيب جداً أن يحتاج بعض الناس للخروج على حكامهم باسم الجهاد في سبيل الله ، فإذا جاء من ينبههم إلى أن هذا الهياج مخالف لحكم الله ولأمر رسول الله ، ويدعوهم إلى أن يتوجهوا إلى هؤلاء الحكام بدلاً عن ذلك بالنصح والتذكيرة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اعتذروا عن ذلك ، بحجة أن الحكام لا يمكنونهم من الصدع بكلمة الحق وأنهم يتهددونهم بأنواع الأذى إن هم أقدموا على ذلك .

فتأمل في هذه المفارقة المضحكة ..! لا يخافون من الخروج على الحكام ومقاتلتهم ، لأنهم مجاهدون يطرقون أبواب الشهادة ، فإذا جاء من يذكرهم بأمر رسول الله « الدين النصيحة » جنبوا وخافوا ، واعتذروا بأن الحكام قد يتوعدونهم بالأذى إن هم فعلوا ذلك ، ونسوا أنهم يطرقون أبواب الشهادة في سبيل الله !

س : طلب نزع الحجاب عن رؤوس الفتيات المسلمات في فرنسا ، وهنا في بريطانيا ، مارأيكم في هذا الأمر ؟.

ج : هذا ما كنا نقوله قبل قليل ... الغرب الذي ينادي بالديمقراطية ، ويتظاهر بحمايته للحرية ورعايته لحقوق الإنسان ، يلبس في لعبته هذه مع العالم أقنعة شتى ، ويكيل بمكايل متناقضة ، دائراً في كل ذلك أمام مصالحه الخاصة به ، القانون المعمول به في الغرب يقضي بأن تمارس الفتاة حريتها في أمر الحجاب على الرأس تضعه إن شاءت وتنزعه إن شاءت ... ولكن المعاملة تختلف عندما يكون الوازع هو الدين ... الدين الذي أعلن الغرب أخيراً عن ضرورة محاربته والوقوف في وجهه .

منذ سنوات وإلى اليوم ، يلقي سلمان رشدي الحماية التامة في هذه الربوع ، تقديرًا لحرية الرأي التي اقتضته حرية الهجوم على الإسلام والنيل من رسول الله بأحط الشتائم التي يتحاشى عن النطق بها حتى السوق والرعاع من الناس ، ويفاجأ العالم كله اليوم بتقديم فرنسا للمفكر الفرنسي المسلم روجيه غارودي

إلى المحاكمة بتهمة تأليفه لكتاب أساء فيه إلى السامية ... أي اليهودية . وبارك الغرب كله هذه المهمة المباركة في حماية قدسية السامية من أن ينالها لسان بكلمة أو قلم بغمزة !... ويصادر كتابه من الأسواق !!..

ترى لماذا وضع الغرب كله قدسية الديمقراطية وحرية الرأي ، من اهتماماتها تحت مواطئ الأقدام ، أمام عمل روجيه غارودي ، في حين أنهم رفعوها من تحت تلك المواطئ ووضعوها فوق رؤوسهم عندما استخدمت الديمقراطية في العبث بالإسلام والسخرية المقذعة برسوله ؟!.. لماذا يصادر كتاب روجيه غارودي ويروج لرواية سلمان رشدي ؟ ! .

ومنذ سبع سنوات وإلى يومنا هذا ، تستر كوايبس لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشاملة في العراق ، دون أن تنتهي من مهمتها وتدلي بقرار نهائي يتحرر الشعب العراقي على أعقابهم من وطأة الحصار المهلك لاسيما لأطفاله البراء ، بينما تتكدر شتى أنواع أسلحة الدمار الشامل بكل فخر وتحذّر في معسكرات

إسرائيل ، وهي ماضية في تطويرها يوماً بعد يوماً بعلم من أمريكا وسائر دول الغرب ، بل بعلم من هيئة الأمم المتحدة ، والكل يعلم أنها تهدد بذلك دول المنطقة بأسرها بين يدي آمالها التوسعية المعروفة ، فلا ترى أمريكا في ذلك ما يقلق أو يزعج ، فضلاً عن أن تستثير هيئة الأمم المتحدة للاستنكار أو لإرسال لجان تفتيش ...!!

تلك هي المكايل المتناقضة التي تلعب بها أمريكا اليوم على العالم الثالث عامة والأمة الإسلامية خاصة ، لتجعل منه ومنها مزرعة لمصالحها ، وليذهب الآخرون بحقوقهم إلى الجحيم ..!

والمثل العامي يقول : حلال للشاطر ...!

س : بعيداً عن روح المحاضرة القيمة ، رجائي أن تجيب عن حكم لقاء السيد طنطاوي شيخ الأزهر مع الحاخام الأكبر ، وهل هذا اللقاء يتعارض مع سماحة ديننا الحنيف ؟

ج : أرجو أن تلاحظ أولاً أن الحوار مطلوب ، بل هو مقدس في دين الله عز وجل ، بشرط أن يتحقق معنى التكافؤ والندية بين المتحاورين ... أذكرك بأن الله يحبذ السلم الذي

يُدعى إليه المسلمون آنأ ، فيقول : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ... ﴾ [الأنفال : ٦١/٨] ، ويحذر من السلم ذاته آنأ آخر فيقول : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَتْتُمُ الْأَعْلَوْنَ .. ﴾ [محمد : ٣٥/٤٧] ، فهل تظن أن بين الآيتين تناقضاً ؟ معاذ الله . إنه يحبذ السلم ويدعو المسلمين إليه عندما يكونون في مركز القوة بحيث جاء العدو يطرق بابهم داعياً إلى المسالمة وإنهاء حالة العدوان والحرب ، ذلك لأن الحوار الذي سيعقد بين الطرفين لتحقيق السلام بينهما لن يستبطن خداعاً للمسلمين ، ولن يلجؤوا بسائق ضعف إلى ما لا يتفق وكرامتهم .

وهو يحذر من السلم الذي يُلجأُ المسلمون إلى ملاحقة الأعداء بقبوله والموافقة عليه . ذلك لأن العدو سيستغل في هذه الحال ضعفهم ويستلب في غمار ذلك ما يستطيع أن يستلبه من حقوقهم ، وعد إلى الآيتين وصياغة كل منهما ، تجد أن كلاهما يحمل السبب الذي يدعو إلى الحكم الذي يناسبه .

إذا تبين لك هذا الذي تنطق به صياغة كل من الآيتين ، من شرط وجود الندية في الحوار ، فيإني أسألك : هل ترى أن

هذا الشرط متوفر في حوار يمكن أن يتم بين شيخ الأزهر والحاخام الأكبر القادم من إسرائيل ؟.

إن القاصي والداني يعلم بالبدهة أن هذا الشرط غير متوفر ، ذلك لأن الجميع يعلم أنه لا توجد ندية بالمعنى الذي نريده بين مصر وأمريكا ، بل بين أي بلد عربي وأمريكا .

إن سعي إسرائيل إلى هذا الحوار بين حاخامها وشيخ الأزهر ، ليس من أجل تعاون أو تشاور في سبيل معرفة الحق والاتفاق عليه ، وإنما هو من أجل جرّ مصر إلى التطبيع ... من أجل اختراق حالة لا يزال الشعب المصري يكافح ويناضل في سبيل الثبات عليها ... إن الكل يعرف ذلك .

إذن فالإسلام الذي يأمرنا بالحوار في سبيل الجnoch إلى السلم عندما نكون نحن الأعلون ، ويحذرنا منه عندما نمر بحالة من الضعف ، إنه يمنع ، ثم يمنع ، ثم يمنع من هذا اللقاء الذي تم .

ولعل الذي يسر هذا اللقاء ، مع الأسف ، أن شيخ الأزهر هو هذا الشيخ الذي يتبوأ مشيخته اليوم .

س : من خلال كلامك بصورة عامة ، يبدو أنك متشائم من أي تقدم أو نهضة تتحقق في البلاد العربية ، والسؤال : كيف السبيل إلى الإصلاح إذن في ضوء الواقع ؟

ج : لا يا أخي ... لا تحملني مالم أقل ... ما كنت في يوم من الأيام متشائماً ، بل إن التفاؤل هو الذي يقودني دائماً فيما أكتب وفيما أقول ، وما من تجربة سلبية وقعت في بلادنا إلا وأنا أنتظر من ورائها نتيجة إيجابية ... نعم هي تجربة سلبية وسيئة ، ولكن مادام العقل والإخلاص موجودين بشكل ما ، فلا بد من أن يقطف المتورطون في الخطأ الذي ارتكبه ثمار العبرة ، ومن ثم فلا بد أن يتحولوا من الخطأ ، إن في الفهم أو السلوك ، إلى الاستقامة على طريق السداد والرشد .

إنني لن أكون متشائماً مادمت موقناً بقول الله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ۖ ﴾ [يوسف : ٢١/١٢] ، ومادمت موقناً بكلام رسول الله الذي يقول : « سيبليغ هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار » ، والذي يقول : « إن الله زوى لي الأرض فأراني مشارقها ومغاربها ، وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي

منها» ، ونحن نعلم أن ملك رسول الله ليس درهما ولا ديناراً ، ولكن ملكه الذي تركه لنا هو هذا الدين الذي بُعث به وبُعث به الأنبياء والرسل جميعاً من قبل ، والذي هو وحده يرفع حقوق الأسرة الإنسانية دون نفاق أو تحيز .

أما السبيل إلى الإصلاح ، فقد أوضحته في أكثر من جواب على أكثر من سؤال ، فلا حاجة إلى الإعادة .

س : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، هذا كلام الله ، ومن هنا كيف نطيع هؤلاء الحكام الذين أشرت إليهم رغم استبدادهم ؟ وكذلك ماذا يعني الاستبداد في هذه الحالة ؟

ج : عجيب أن يتصور بعض الناس أن الرجل في بيته إذا حكم على أهله وأولاده بغير ما أنزل الله وأجبرهم على المحرمات وارتكاب الموبقات فإنه لا يكفر ولا يصاب إسلامه بأي حرج أو اهتزاز ، وأن الرجل في متجره أو مصنعه إذا أجبر عمّاله وموظفيه على الغش ومخالفة أوامر الله في معاملته الناس ، لا يكفر ويبقى إسلامه في مأمن وسلام ، ولكن إذا وصل الرجل إلى كرسي الحكم وخالف هو الآخر أوامر الله فلم يحكم في الناس بما أنزل الله

ودفعهم إلى المحرمات أو ترك السبل إليها أمامهم مفتحة ، فهو الذي يجب أن يُحكم عليه بالكفر ، والارتداد والمروق من دين الله !!!... ومن ثم يجب إعلان الحرب عليه دون هوادة ..!!

إنني أسأل أصحاب هذا التصور : من أين لهم هذا الفرق بين الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله وشقي فئات الناس الأخرى التي لا تحكم هي أيضاً ، إن في بيوتها أو في أسواقها ومصانعها ومتاجرها ، بما أنزل الله ؟

إذا كان مطلق الحكم بغير ما أنزل الله كفراً ، بقطع النظر عن السبب الباعث والعقيدة المستكنة في القلب ، فينبغي تكفير ثلاثة أرباع الناس من تجار وصناع وموظفين وأرباب أتر ، ومن ثم فيجب إعلان الحرب عليهم جميعاً .. ومن هو هذا الملك الهابط من السماء والطاهر من كل موبقة وعصيان ، يزعم أنه المعصوم من هذه المكفرات وأنه الذي يجب عليه أن يقتل هؤلاء الآخرين جميعاً ، وأن يتربع بعد ذلك فوق ركام أجسادهم ليحكم آمناً مطمئناً بما قد أنزل الله ؟

إن المصيبة أن هؤلاء الذين يطيب لهم أن لا يكفروا إلا

فئة واحدة ممن لا يحكم بما أنزل الله ، وهم القادة الحكام ، يكيلون هم أيضاً بمكيالين متناقضين : كن حاكماً في بيتك على أسرتك ، ولك أن تقودها بتريبتك إلى حيث تشاء مما يرضي أو لا يرضي الله ، فلن يؤثر ذلك على إسلامك حسب مكيال هؤلاء الكافرين ، ولكن فلتعلم أنك إن غدوت رئيس دولة وسرت بشعبك السيرة ذاتها ، فلسوف تواجه حكم التكفير والردة ، حسب مكيال هؤلاء الناس !... ولكن من أين جاء هذان المكيالان المتناقضان ؟ إنه جاء من وحي الإسلام المزاجي الذي تصنع أحكامه داخل تيار من عصبية النفس وأهوائها ، بعيداً عن ضوابط الشرع وقواعده التي أجمع عليها أئمة المسلمين .

أما مشكلة الاستبداد ، فالمطلوب أولاً أن نعلم أن الاستبداد ليس كفرًا ، ومن ثم فلا غلك أن ندخله ضمن ماسماه رسول الله الكفر البواح .. والمطلوب ثانياً أن تقف منه الموقف الذي أمرك به رسول الله (.. أعطوهم ما لهم ، وسلوا الله ما لكم) وشرح لك هذا ببيان أوضح فقال : « تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك » أي ما لم يأمرك بمعصية نهاك الله عنها .

والحكمة من هذا الذي أوصانا به رسول الله أن لا يفتح باب فتنة لا يملك أحد من بعد إغلاقه ولكن عليك وعلينا واجباً آخر ، إن نهضنا به مخلصين على النهج الذي أمرنا به الله ، عولجت مشكلة الاستبداد بعون الله وتوفيقه ، ألا وهو واجب النصيحة للحاكم والصدع بكلمة الحق في وجهه وعلى مسمع منه (طبعاً بالحكمة والموعظة الحسنة) كما أوصانا الله عز وجل .

ولكن يا عجباً لمن يعرض عن هذا الذي أمر الله به ، وهو ما يمكن فعله ، وتحقق آثاره وثمراته ، ويتجه مُصرّاً إلى ما لم يأمر به الله عز وجل بل حذر منه ، ثم إنه لن يستطيع إلى ذلك سبيلاً ، ولن يأتي جهده من وراء ذلك بأي نتيجة إلا الفتنة التي حرم الله التسبب لها فضلاً عن مباشرة السعي إليها .

س : أرجو أن توسع الحديث قليلاً عن غير المسلمين في الدولة الإسلامية ، الحدود .. التعازير .. الحرية ممارسة ما هو محرم على المسلمين ؟

ج : هذا الحديث يحتاج إلى محاضرة خاصة .. والوقت يضيق عن ذلك . ولكنني ألفت النظر إلى أمرين اثنين :

أولهما : أن الخوض في هذا البحث للمسلمين المقيمين في هذه

الديار خوض فيما لا يعني ... مطلوب منك ، هنا ، أن ترعى الشؤون الإسلامية الخاصة بك وبأسرتك وأولادك ، ولم يكلفك الله أن ترهق ذهنك بمعالجة تصرفات أهل هذه البلدة من غير المسلمين وملاحقتهم بالعقاب المناسب .

ثانيهما : إن أحكام الحدود والتعزيزات الشرعية لا تقام إلا في دولة إسلامية أي في دار الإسلام ، فحتى المسلم الذي قد يرتكب ما يستوجب حداً من الشريعة الإسلامية ، لا يقاضي فوق أرض كهذه الأرض ، ولا ينفذ في حقه أي حد شرعي مادام يعيش خارج دار الإسلام .

فكر في أن يهدي الله هؤلاء الإخوة على يدك ، ولا تفكر في العقاب الذي ينبغي أن تلاحقهم به لممارساتهم الأمور المحرمة على المسلمين على حدّ تعبيرك .

س : هل تعتبر جماعة طالبان عاراً على الإسلام والمسلمين ، بسبب تشويهم سمعة الإسلام والمسلمين ؟

ج : لماذا تركز على جماعة طالبان ، ولا تركز على هذا

القتال الذي تطاول أمده بين فريقين من المسلمين في أفغانستان ؟ ... قل لي : هذا الوضع السيء المزري بسمعة العالم الإسلامي كله ... هذه الدماء التي تراق من أناس مسلمين يستظلون بظل العبودية لإله واحد ، ماموقف الإسلام منه ؟ أقل لك : إنه عمل يمزق قول رسول الله : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » .

س : آية السيف وما يقال من أنها ناسخة لكل آيات الحوار ، هنالك من العلماء أمثال ابن حزم من دعى هذا الكلام ودعا إليه ، هل هذه الآية فعلاً ناسخة لسائر آيات الحوار ؟

ج : المسألة خلافية .. أما الجمهور ، وهم الحنفية والمالكية والحنابلة وكثير من الفقهاء الآخرين ، فقد ذهبوا إلى أن الجهاد القتالي الذي شرعه الله ، إنما شرعه لدرء خطر الحراة لا للقضاء على الكفر .

وأما الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم ، فقد ذهبوا إلى أن الجهاد إنما شرع للقضاء على الكفر ، وهو أحد قولين للإمام الشافعي ، فهؤلاء هم الذين قالوا إن الآية الخامسة من سورة

التوبة قد نسخت سائر الآيات التي تدعو إلى الحوار وتنتهي عن الإكراه على الإسلام ، وهي قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ، وَخَذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ٥/٩] .

والذي يعكّر هذا الفهم ويضعف هذا الاحتمال ، الآية التي جاءت بعد هذه مباشرة ، وهي قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٦/٩] ، فهي كما ترى نص صريح في أن على المسلمين أن يستقبلوا المشركين الوافدين إليهم للتعرف على الإسلام ، استقبالاً حسناً ، ثم إن عليهم أن يوفرؤا لهم الأمن والسلامة عندما يريدون الرجوع إلى بلدكم ، حتى ولو لم يؤمنوا أو يسلموا ، ولو كان الجهاد من أجل القضاء على الكفر والإرغام على الإسلام ، لأمر الله بقتلهم إن أرادوا الرجوع إلى وطنهم كافرين .

إن قناعتي التامة هي أن الله شرع الجهاد القتالي لدرء

خطر الحراية الواقعة أو المتوقعة ، لا لإرغام الناس على الإسلام . وأذكر الأخ السائل بأني قلت أثناء محاضرتي هذه : إن التكليف إنما يوجد عندما توجد الحرية وتتوفر القدرة على اتخاذ القرار ، فإذا غابت الحرية غاب التكليف معها ، وهذا معنى قول الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦/٢] ، ومعنى قول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

وقد كتبت في هذا الموضوع كتاباً ضافياً ، أسميته (الجهاد في الإسلام : كيف نفهمه وكيف نمارسه) فارجع إليه إن أردت التوسع في هذا الموضوع ، وأرجو أن لا تفهم أنني أقيم بهذا الكلام دعاية لكتابي هذا ، فهو ذائع ومنتشر بحمد الله ، ولكن سؤالك يلجئني إلى التنبيه إليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

God or Man? Who is more positioned to protect Human Rights?

**In the Name of God Most Compassionate
Most Merciful**

Foreword and Introduction

Who is more positioned to protect Man's sovereignty and rights? Is it Man or the Creator Who brought Man into being and conferred on him such sovereignty and rights?

Western societies and advocates of ancient and modern democracy insist that it is Man who is more suited to protect such sovereignty and the rights emanating therefrom. On the other hand, Islam (submission to the Will of God), which is the religion that God has sent all apostles and prophets to preach,

affirms that protecting this sovereignty is to be entrusted to Him, in Whose hand is creation, Who has actually conferred sovereignty on Man and made him enjoy its effects and consequences in terms of multifarious and diverse rights.

* * *

This, in brief, is the point in issue between Islamic Shari'ah (Law) and democratic regimes, as regards the approach to Man's sovereignty and the rights emanating therefrom.

This means that both Islam and democratic regimes affirm that Man possesses sovereignty in this life, which he must enjoy together with the rights derived therefrom, regardless of the source and nature of this sovereignty, and of the ideal method of protecting and safeguarding the rights associated therewith.

In this paper we hope to show:

First: That Man under Islamic Shari'ah is a sovereignty being and that his sovereignty transcends all obstructions and considerations that have nothing to do with deeds and behavior.

Second: Which one was, and is still, more interested in preserving such sovereignty and its rights, is it Islam which has entrusted the care and protection of sovereignty to God Who granted such sovereignty and the rights associated with it, or the regimes that entrusted its care and protection as well as the protection of the rights emanating therefrom to human leadership itself?

Let us first address and amplify the first thesis:

Islam was the first to establish Man's sovereignty:

One of the most obvious and decisive provisions establishing the sovereignty which God has conferred on Man, as such, regardless of obstructions, is the following Quranic verse: "**We have honored the sons of Adam; carried them on land and sea; given them for sustenance things good and pure; and have preferred them above many of those whom We created with a marked preferment**". (XVII, 70).

The sequence **"sons of Adam"** in this context indicates a generalization which transcends all class, color, race, and even religious distinctions. This is because the above Quranic verse is a declaration that God's conferring this honor on Man had preceded men's color and race distinctions and religious affiliation.

Another verse indicative of such honor is the following: **"And behold, We said to the angels: Bow down to Adam and they bowed down; not so Iblīs; he refused and was haughty; he was of those who reject faith".** (II, 34) Another verse to this effect is the following: **"... I am about to create Man from clay. When I have fashioned him and breathed into him of My Spirit, fall ye down in prostration unto him".** (XXXVIII, 71-72).

Obviously, none of these verses used the term "sovereignty". But the concept of sovereignty is implicit in such terms as "honoring", "giving preference above" and "the prostration of the angels unto him", i.e. unto Man. In fact no expression could be more expressive of

sovereignty than honoring, giving preference, and God's informing of Man that He has raised his status so high as to order the angels to prostrate themselves unto him, such prostration being one of honoring and esteem not one of adoration and worship.

The practical interpretation of this sovereignty which God has conferred on Man makes it clear that this sovereignty applies to every single individual. In other words, the statements in the above verse apply to all individual Men and not to them collectively, i.e. not to the social group of Men. This is indicated in the verse: **"On that account: We ordained for the Children of Israel that if any one slew a person - unless it be for murder or for spreading mischief in the land - he would be as if he slew the whole people. And if any one saved a life, it would be as if he saved the life of the whole people..."** (V, 32).

This means, in the view of Islam, that the sovereignty of human society is derived from, and is a branch of, the sovereignty of the individuals constituting such society, not the other way round, as

has been the case in democratic systems in eastern societies, until recently.

Source of Man's sovereignty in Islam:

The source of this sovereignty in God's Book and Law is, however, clearly different from its source in the view of the proponents of democratic regimes. Thus, sovereignty in God's Book and Law is a boon, a grace which God has conferred on Man, who, as such, is a slave of God Almighty. But in the view of the proponents of democratic regimes, sovereignty is an essential, inalienable right of Man, which no one has conferred on him.

This different outlook with respect to source is behind the decision by the proponents of democratic regimes that it is Man himself who must govern and rule himself, that he himself should legislate for his fellow human beings, no other being being entitled to interfere in his affairs. On the other hand, Islamic Shari'ah has shown that there is complete harmony and accord between the sovereignty which was bestowed by God Almighty on Man and the servitude which

attaches to Man towards God Almighty, Who is his Creator and to Whom he owes his whole existence. Thus it is incumbent on Man, who enjoys full sovereignty on earth among his fellow Men, to accept at the same time his servitude towards God Almighty and to completely comply with His laws and provisions.

A consequence of this difference is the fact that Islamic Shari'ah provides that it is Islam which is primarily responsible for protecting Man's sovereignty against all kinds of encroachments. Hence, it is from God Almighty alone that legislation emanates. On the other hand, all democratic regimes hold that it is Man himself who is responsible for his own sovereignty, that he alone bears the burden of full protection of the rights attaching to sovereignty against all possible intrusion. Hence legislative power, in the view of those regimes, lies with Man himself.

At this point the question asked at the outset is raised again: Who is more positioned; indeed, who is more capable of protecting such sovereignty which attaches to Man and is his own privilege, as is unanimously agreed? Is it Man himself, or is it God

Almighty, Who created Man and conferred on him the boon of sovereignty?

History can provide a decisive answer to this momentous question.

I mean by that, on the one hand, the practice, by Shari'ah, as seen in history, to shoulder the responsibility of protecting human sovereignty, when this Shari'ah was in full swing, enjoying true power, when the function of Islamic society was to enforce and protect Man's sovereignty; and, on the other hand, the practice of attributing to positive law, in many other societies, the responsibility of protecting this sovereignty and securing it truly for individuals and groups.

In the following we shall review both cases, bearing in mind that the power and authority of mundane systems are still existing, whereas the authority of Islamic Shari'ah has worn off in all or most Islamic communities and has been transformed into a mere individual impulse, that may have social shades extending here and there. Thus when we seek to reveal

the effect of the protection entrusted to Islamic Shari'ah in this respect, we do so with reference to those epochs in which Islamic Shari'ah enjoyed its own sovereignty, and hence when the protection of all human rights fell under its own responsibility, to the exclusion of others. This can be clarified through discussing the following points:

* * *

First - Legislation Power and Man's Interest (well-being):

Man's sovereignty in Islam, being a boon bestowed by Allah Almighty on Man who was enabled to enjoy it, the method of protecting such sovereignty, therefore, relates to observing the instructions of Him Who has granted it and enabled Man to enjoy it. This means that the power of legislation for Man's life and its organization rests solely with God.

However, a researcher would notice that Divine Legislation, as a whole, centers on Man's servitude vis-a-vis God Almighty. So how could it be, at the

same time, a means of protecting his sovereignty against hazards?

In reply we can say that we are between the two poles. Indeed they are closely linked in perfect harmony. This is not the place to elaborate on this point. Suffice it to remember that Divine Legislation aims at protecting Man's rights and dignity against all that threatens the sovereignty which God Almighty has bestowed on him. Those who are familiar with Islamic Shari'ah very well know that it encompasses all the various human concerns. Thus it enjoins only what is good and beneficial for Man and enjoins against only what is detrimental and harmful for him. Hence the veracity of the rule which says: Wherever there is a concern you will find God's Law; and of the rule which says: Rules change with the change of times⁽¹⁾.

It is to be noted with respect to this fact that the Legislator, Who is God Almighty, has informed Man as regards the scope of concerns and interests on which

(1) Bear in mind that this rule has its restrictions and limits known in the sources of Islamic Shari'ah (Law).

His revealed Legislation centers. He has informed him that the objectives of the commandments addressed to His slaves are nothing more than their immediate and future interests. Should there be any conflict between them, their relative importance and rank would be decisive in establishing priorities between them. In this manner He has enabled Men to exert efforts in seeking to know His rules whenever they feel uncertain when confronted by circumstances and events beyond the scope of texts, through seeking to examine what the weighing of established Shari'ah interests and concerns requires vis-a-vis such circumstances and events, pursuant to their respective ranking on a scale comprising necessities, needs, and betterment⁽¹⁾.

It is true that this privilege bestowed by God Almighty on Man as regard his seeking to shed light on His Divine rules and legislation does not empower Man to legislate for himself. However, it raises him to a high

(1) The five interest degrees have the following order: The interest of religion, life, reason, pedigree, and wealth. See the details in al-Shāṭibī's *Al-Muwāfaqāt*, from 3/5 on 8 (Restrictions of Interest), by the writer of this research.

status: being God's vicegerent in laying down the rules for establishing and safeguarding justice for himself and for humanity at large; indeed for the whole of creation. In proceeding along the path leading to that, all he has to do is to seek to be enlightened by the light of the texts and rules that guide to the right approach and to what is indisputably right.

In any case what matters is not who legislates for Man's life; what matters is that the legislation by which Man abides should realize his well-being and interests, safeguard his dignity, and be just in the relationships it establishes between the individual and his fellow human beings. The history of the Islamic Shari'ah experiment has shown that it has met and is still meeting all human needs and requirements. Among the most important testimonies confirming this, in addition to the testimony of the actual experiment which lasted for many centuries, is the testimony of the Conference held by Paris University entitled "Islamic Fiqh (Jurisprudence) Week" on July 2, 1951. The final report of this conference stated the following:

"The principles of Islamic Fiqh (Jurisprudence) have a legal and legislative value that cannot be denied. The differences among schools of jurists reflect a wealth of concepts, information and genuine principles that call for admiration. These enable Islamic Fiqh to respond to all requirements of modern life and to reconcile its various needs"⁽¹⁾.

Second - Equality and Aspects thereof in Islam:

Among the obvious, indeed the necessary, Islamic principles that are firmly advocated by Islam and the Islamic society, is the principle of equality among all people, in as much as they are equal in their humanity and descent from one origin. Thus no race or language differences, nor any social value attaching to rich and poor or to authority and power should detract from the dominant power of this equality.

This equality was practiced and applied during the

(1) See the details of the conference in (General Introduction to Jurisprudence), by Muṣṭafā al-Zarqā 1/8, 2nd edition.

life time of the first Islamic state or Islamic community, during the life of the Apostle of God, peace be upon him, and its dominant power continued to operate later on, throughout the period of domination of the Islamic way of life.

It is worth noting that this equality was not realized after intellectual conflicts, revolutions or demands, as was the case in the history of democratic regimes and the reasons of the rising thereof in various Western countries; France and Britain being in the forefront of such countries. Such principles and rules of equality were established through Divine Revelation, without any previous talk of, aspiration to, or struggle for such equality. The Arabs of the Peninsula were suddenly faced with the Quranic decree: **"O mankind, We have created you from a single (pair) of male and female, and made you into nations and tribes that ye may know each other. Verily, the most honored of you in the sight of God is (he who is) the most pious".** (IL/13).

Such decree was further confirmed and strengthened by the Prophet, peace be upon him, who

said: **"All of you belong to Adam and Adam is from dust. No Arab is above a non-Arab and no non-Arab is above an Arab, nor is a black above a red nor a red above a black, except in piety"**(1).

But what are the social aspects which are conspicuous in this equality, the principle of which was established by God's Revealed Book and confirmed by the tradition of the Noble Prophet, peace be upon him?

In reply we can say that it is seen and realized in all the various and multifarious social aspects, the most conspicuous and important being the legislative and legal aspect, the economic aspect and the political aspect. A brief account of each of these aspects is perhaps appropriate in this context:

As regards the Shari'ah aspect: Every student of Shari'ah is aware of examples of application of the principle of equality. Thus all the rights and duties inherent in this principle of equality apply to all people regardless of their high or low social status. Thus this

(1) Narrated by Ahmad in his Musnad.

Shari'ah takes no special account of the class of the nobility or that of the common people, nor are there any privileges for a state ruler, nor for army commanders nor judges in a court of law.

A clear and well known example of the application of the principle of equality is seen in the Noble Prophet's statement to Usamah Ibn Zayd, who had been sent by the Prophet's Companions to intercede for a woman of high standing among her own people, who had been guilty of stealing and deserved the appropriate penalty prescribed for stealing. The Noble Prophet said: **"Would you intercede when a divine penalty is involved...?"** Then he addressed the community of Muslims saying: **"By God, if Fāṭimah, the daughter of Muhammad, were to steal, I would have her hand cut off"**⁽¹⁾.

A similar well known incident occurred in Egypt when a son of the great leader 'Amr Ibn Al-Āṣ struck a commoner for no justifiable reason. When the wronged person appealed for justice to the Caliph 'Umar Ibn

(1) An agreed Ḥadīth, narrated by 'Ā'ishah.

Al-Khaṭṭāb, he said to the father something whose echo has spread all over the world, and is still resonating in Muslim heritage: **"Since when have you enslaved people, whose mothers have given birth to them in freedom?"** He then turned to the grieved party and handed him a cane and said: **"Strike the son of the honorable as he has struck you"**. There is no need to reiterate and recall what is preserved and is well-known in terms of the great many applications of such equality among all categories of people pursuant to the rules of Islamic Shari'ah.

It is appropriate, however, to draw attention to an aspect that may not be noted by a great many who are interested in this subject. A great many people may think that such equality is applied when Muslims are involved, but when a problem arises between Muslims and non-Muslims then Muslims enjoy certain privileges.

This is totally against the rules and principles of Islamic Shari'ah.

The strict decree imposed by God's Law in this respect is summed up in the fact that the rules of Islamic Shari'ah are divided into two parts:

The first part, which concerns Muslims as the basis of such rules, is Islam itself. Hence their non-application to non-Muslims is not considered a breach of equality. The opposite is true; for it would be unjust to expect non-Muslims to bear the responsibility of rules and obligations that resulted only in consequence of submission to the source and beliefs of Islam. **The second part** applies equally to Muslims and to non-Muslims. The rules pertaining to this part derive from the principles of justice, as such. Thus they apply to both Muslims and to non-Muslims, to the extent that both categories are citizens of the Islamic community that is subject to the justice and values of Islam. It is further well-known that this second part constitutes the majority of Islamic Shari'ah rules. Thus the rules governing all transactions and the associated economic regulations, the rules governing all types of penalties, the rules governing manners and conduct among Men - all these apply equally to Muslims and to

non-Muslims without any discrimination. Exceptions relate to what non-Muslims profess in their own religion. In such a case the position taken by Islamic Shari'ah is to give non-Muslims the freedom to resort to the rules of Islamic Shari'ah or to their own laws.

There used to be in Al-Madinah Al-Munawwarah, during the time of the Noble Prophet, peace be upon him, three Jewish tribes, who co-existed with the Muslims on terms of equality that center on justice, religious differences being taken into consideration. This is reflected in the document which the Apostle of God, peace be upon him, had drawn up to regulate inter-Muslim relations and those between Muslims and their Jewish citizens. This is also reflected in actual practice which was based on the principle of reciprocity of rights and duties.

It is perhaps difficult to conceive that God Almighty would reveal to His Apostle ten verses in succession defending a Jew who had been accused of a crime of which he was innocent, and incriminating a Muslim who had wrongly accused the Jew of the crime which the Muslim himself had committed. But this did actually

happen and is documented and well known and to all exegesists and scholars of Islamic history. This incident involved a Muslim by the name of Tu'mah Ibn Al-Ubayraq, who had stolen something and pinned the theft on a Jew who was the neighbor of the person from whom the thing was stolen. He concocted pieces of evidence which would divert attention from him and point to the Jewish neighbor. Apostle of God, peace be upon him, considered the case in the light of the available evidence and was about to pass a judgment incriminating the Jew and providing for the corresponding penalty. However, Divine Revelation, in the form of ten Quranic verses restrained him from passing such judgment on the basis of the evidence adduced, and he listened instead to the testimony of God Who **"knows what is secret and what is yet more hidden"** (XX/7) which was in defense of the Jew and which incriminated the Muslim thief who was hiding behind the protection of Islam. The relevant verses begin as follows: **"Verily, We reveal unto thee the Scripture with the truth, that thou mayst judge between mankind by that which**

God showeth thee. And be not thou a pleader for the treacherous. And seek forgiveness of God. Verily, God is ever Forgiving, Merciful". (IV, 105 ff).

This great aspect of justice and equality continued all over Islamic communities. After the Islamic Conquest, the area known as Bilad Al-Shām (comprising Syria, Lebanon, Jordan and Palestine) contained a mixture of Muslims and Christians, who co-existed in perfect harmony under the principle of just human equality. The Umayyad State in Spain comprised large Jewish communities, who, as unanimously held by historians, shared all good and happiness with Muslims, on equal and just footing. Thus the effect of the document which God's Apostle established as a constitution of coexistence between Muslims and Jews in Madīnah extended to the new Islamic states. The suffering of the Jews occurred only after the receding of such Islamic State, as a result of the corruption that pervaded such state, which enabled Christian injustice to become freely rampant among Muslims.

* * *

As regards the aspect of economic equality: This is a branch of the Shari'ah or legal aspect, because economic regulations in Islam are a direct consequence of Islamic legislation and rules. However, we single out this aspect because it has become a separate basic element in contemporary human communities.

But before we give a brief account of the equality established by Islam in the economic field, we must first caution that any economic prosperity realized in a certain society is in fact the result of the efforts deployed by the members of such society, regardless of whether such societies are of the individualistic type or of the communal type.

Hence, Islamic Shari'ah considers the easing of ways and means, for the incentives and efforts or individuals and their various activities, as the cornerstone for realizing a fair economic equality.

It is to be noted that in addressing the economic aspect we identify equality with justice. In other words the former is linked with the latter. It is perhaps true

that we do not find a need to identify equality with justice except when addressing economic matters. The reason is that equality in itself, in the provisions of Shari'ah, in the various political regimes, is the secret and essence of justice, as previously indicated. However, things are different when it comes to economy and the means to achieve economic prosperity. This is because economic prosperity is in fact a fabric whose warp and woof comprise the efforts, activities and creativity of individuals. Men have always been different in their potential capabilities and activities. Now if the fruits of their uneven and varied efforts are distributed equally among them, this would be sheer injustice, although this may seem on the surface to be the required equality. Hence the inter-linking between equality and justice, is particularly in the economic field.

Hence, Islamic Shari'ah provides that all types of property that do not involve manufacturing or processing, but whose value derives from God's making, must be owned and enjoyed equally by all mankind, as justice cannot be achieved otherwise.

Reference is here made to minerals and other underground resources or those that emerge on the surface of the earth.

However, the ownership of property involving making, i.e. those the financial value of which derives only from Man's efforts and manufacturing, depends on the manufacturing thereof. And as the efforts of individuals are involved in this manufacturing, competition in this field, within legitimate limits, is acceptable and justifiable. In such a case the ownership of such property in return for the manufacturing thereof and the creation of the financial value thereof, is a legitimate right. Hence, justice in such a case is restricted by the principle of equality, as is the case with people's right in the previous type of property. Indeed, it is conditional in such a case on applying the criterion of the efforts which craftsmen, manufacturers and traders compete in deploying.

However, the domain in which efforts are exerted and competition takes place must be subject to rules and limits which must be equally adhered to and complied with by all individuals. Hence, the prohibition of

monopoly and usurious transactions and dealings, and the obligation to contribute between 2.5% and 10% of all property that is subject to growth to those whose circumstances do not serve them in the field of money-making and earning one's living.

This includes setting-up rules to regulate the wages of workers, the most important of which is the rule that provides for linking wage entitlement to the quality and degree of perfection of the work, and not to the identity or sex of the worker. The effect of this rule is the research of loyalty (Ju'alah), whereby the employer is obligated to pay a specific wage for those who perform for him a specific work or render for him a special service. Examples are also seen in tenders to which an employer invites those with expertise and specialization, and the wages determined by companies, governments or organizations for certain works or services. In all such cases an employer is not entitled to consider the identity of the workers as the criterion that determines the amount of the wages, as when he makes considerations of male and female distinction or other, any other, considerations an element in determining the

amount of wages, as is the case today in many Western countries, in the forefront of which is the United States. The criterion must rather be the degree of perfection that characterizes the work, the performance of which is agreed upon by employer and worker.

Another example of economic rules in which the need for restricting the principle of equality is observed is seen in the system of distribution of inheritance, where the basis of equality among the heirs is observed, to the extent that justice contributes to that. Now if it transpires that there are cases in which justice lags behind literal equality, the preference is given to justice considerations, because the final outcome of justice is always one of equality, while the final outcome of equality is not necessarily one of justice.

As regards the political aspect of equality:

First of all we must consider logical requirements, namely that there are certain conditions that must be satisfied by those who wish or those who are intended to shoulder some sort of responsibility that attaches to political activity at whatever level. The principle of

equality and the necessity thereof operate after satisfying the common denominator of such conditions.

This is not the occasion to dwell at length on such conditions, but we must draw attention to the fact that the status of such conditions that attach to shouldering political responsibilities is the same status as that of the necessities that must be satisfied for the existence, essence and basis of a structure and does not justify the annulment of the principle of justice nor the breach of the system that advocates it. This aspect will be clarified in more detail when we address the attitude of Islam towards freedom.

Third - Types of Freedom and the attitude of Islam towards them:

Before going into the question of types of freedom we must raise the following question and answer it candidly and truthfully:

Justice and freedom: which one should serve the other?

This is the question: Now what is the answer that is dictated by logic, the requirements of values, and human rights?

I believe that no sane person would fail to perceive the logical answer. The obvious answer is that it is freedom that should serve justice. Now, if it is axiomatic in the literature of modern civilization that it is necessary for freedom to serve discipline, one may ask how is it that it is not even more clearly axiomatic that freedom should serve justice? Does any sane person have any doubt as to the fact that discipline, as such, is only one of the most faithful servants of justice?

In brief we can say that such is the attitude of Islam towards Man's freedom. Now despite the details and minute parts of the rules pertaining to this issue, it must be affirmed that they all center on the principle of subjecting freedom to the requirements of justice.

In the following we shall review this Islamic attitude towards the types of freedom according to their modern classification, to the extent permitted by the nature of this paper.

As regards political freedom, Islamic Shari'ah requires that the pledge of allegiance (to the ruler), which should be voluntarily given by all who are eligible to do so, or by those who represent them (who should be qualified), should be the basic pillar for the legitimacy of the rule and authority of the ruler.

But if the ruler usurps power by force, he will be in the position of one who disobeys God as a result of his violation of the sanctity of freedoms. The position to be adopted by people according to Shari'ah, is summed up by the rule which states that if such an usurper manages to establish law and order and if he is qualified to lead the nation as a whole, by being a Muslim capable of managing the affairs of the nation and of spreading security, then people must obey him, even at the expense of their freedoms. This is because the establishment of justice can be achieved only through the sparing of blood-shedding and closing the avenues that lead to sedition and turmoil, and this can only be achieved by subjecting the right to freedom to the principle of justice. We have already stated that the power of legislation derives from the authority of the

Legislator Who is God Almighty. I must recall, however what I have already stated that the Legislator, glorified by His Name, has remained silent over a great many provisions after having delineated for men comprehensive principles and general laws, relegating the decision regarding such details to the interpretative judgements of the knowledgeable men.

The Legislator has assigned this task to both the nation and the ruler, by compelling the ruler to refer to representative men capable of giving advice and worthy of being consulted, and who are qualified to give interpretative opinions in view of their knowledge and experience.

As regards freedom of opinion and behavior: It is universally acknowledged that "taklif" (the quality of being qualified to shoulder responsibility) - which is among the most distinctive features separating Man from all animals - can be realized only in an atmosphere of freedom. Thus, wherever Man is free to consider, think and take decisions as regards actions and behavior and is able to

implement his decisions, he qualifies to shoulder the responsibility entrusted to him by God Almighty.

Hence, jurists decided that a person who is unaware or oblivious of responsibility is not fit to bear responsibility. Neither is a person who has no control of his behavior or of what he is made to perform, as in the case when he is thrown from a high place and falls on a person and causes his death⁽¹⁾.

In other words, compliance with God's orders is only realized when there is an inherent wish to do so. This will happen in the first place only when the person to whom responsibility is entrusted is aware of such responsibility and then, feels, free to choose whether to comply or otherwise with what he is required to do. This is what is meant when we say that true compliance with God's order can only occur in a context of freedom of choice when Man possesses such freedom, i.e. when he feels that he is truly capable of performing, or otherwise, what is required of him.

(1) For further details, see Sharḥ Jalāl al-Dīn al-Maḥallī of Jam' al-Jawāmi' by Al-Sibki.

The Qur'ān abounds with explicit verses that indicate that Man in this life is completely free to comply or not with God's orders, whether those relating to thought and belief or to conduct and behavior.

The following verses illustrate this point: **"Say: 'The Truth is from your Lord'. Let him who will believe, and let him who will reject (it); for the wrong-doers We have prepared a fire whose (smoke and flames) like the walls and roof of a tent..."** (XVIII, 28); **"Let there be no compulsion in religion; Truth stands out clear from error".** (II, 256); **"Often will those who disbelieve, wish that they had been Muslims. Leave them alone, to eat and enjoy and let (false) hope distract them for they will soon know".** (XV, 2-3); **"We know best what they say; and thou art not one to compel them by force. So admonish with the Qur'ān such as fear My warning".** (L, 45).

If we now turn from this decisive indication that Man is free to shoulder or not the responsibility

entrusted to him, to consider the practical experiment which the history of Muslim communities has recorded, beginning with the first days of Islam, we will see full confirmation of this indication of Man's freedom.

The other opinion, indeed the other opinions, found clear expression in all places, in the forefront of which were the mosques, the first home of all cultures and sciences.

Thus during the time of the Noble Prophet, peace be upon him, the Islamic da'wa (call) led by the Noble Prophet himself, was based on dialogue which springs from the view that it is necessary to listen to all other opinions, so that dialogue could either lead to guidance and agreement, or those who hold other views and have different beliefs would stick to their convictions and dogmatism, in which case the Noble Prophet would conclude the dialogue by stating that he had conveyed the message, and he would leave those who went astray and stubbornly stuck to their dogmas to themselves, and hold them responsible for their deviation. We can see a sublime picture of such dialogue in God's Book, Surat Āl-'Imrān, where there is an account of the

delegation of the Christians of Najran and the dialogue between them and the Noble Prophet in his Mosque.

In the second century, Islamic conquests expanded, and Greek philosophy infiltrated among certain Muslim communities spreading the cultures and different ideas of various religions and dogmas. The result of the freedom of thought and research was that various deviating Islamic sects appeared and soon multiplied, such as the Mu'tazilah, the Murji'ah, Al-Qadariyah, Al-Jabriyah and Al-Khawarij (the dissenters)... each sect advocating their own views in every field, openly and forcefully. The circles of those sects used to mingle with the circles of the Orthodox Muslims (Ahl Al-Sunnah wa Al-Jamā'a) at the Mosques of Kūfah and Baṣrah, where the loud voices of argumentation and dialogue among the various parties and sects could be heard in an atmosphere of total freedom and assurance. The Muslim Imam's role was only one of encouragement of dialogue and the organization of more and more discussion meetings between advocates of various ideas and beliefs.

It is true that Muslims who adhered to the guidance

of the Qur'ān and the Prophet's traditions (Sunnah) spared no effort to propagate the faith and comply with the word of Truth, and to discharge their duties of enjoining what is righteous and enjoining against what is wrong, confronting those advocating deviant ideas with indisputable scientific proofs, which is the duty of sincere Muslims at all times.

The hustle and commotion of these multifarious sects was the result of the atmosphere of freedom and the possibility of expressing one's ideas and beliefs freely. Later on these sects subsided and melted away as a result of the discharge by Muslim scholars of their duty towards da'wah and dialogue and their consistent, sincere and scrupulous application of God's order **"Reason with them in ways that are best"** (XVI, 125), and not as a result of any coercion or suppression of the voices of those sects in order to prevent them from expressing their views and advance their arguments.

A further clear indication of this is the well-known fact that the only form of intellectual coercion in the history of our righteous ancestors was practiced by a

deviant minority sect, namely Al-Mu'tazilah, against the Muslim majority, who were represented at the time by one of the most eminent of Muslim Imams, Namely Imam Ahmad. On the other hand, the Muslim majority used no weapon other than that of discussion and dialogue.

The attitude of Islam towards these freedoms is the same before and after assuming power:

And yet, anti-religion deviants keep raising the following question: Will Islamicists who blame tyranny and tyrants maintain their attitude when they assume power and hold sway, or will they be inclined to more coercion and tyranny in order to maintain their power and to force people to accept their ways and what they want?

I truly maintain that if this question is addressed to "today's Islamicists", it is only fair that they themselves should answer the question. But if it is addressed to Islam and its position, the answer is: There is no

difference in the position of Islam towards freedoms and democracies before and after Muslims come to power. The community in which Islam grows before coming to power is the community that upholds freedoms; and the community in which Islam is applied after coming to power is the community of freedoms.

Now if the atmosphere of true freedom is in the interest of Islam in the stage of moving from weakness to strength, would not this same atmosphere all the more serve the interest of Islam when Islam would be strong, in power, and making its own decisions?

Anti-religion deviants think, or want people to think, that Muslims deceive their communities when they join the advocates of freedom and those who struggle for it in applauding freedom, and that when the doors of freedom are open for all Muslims would enter with all others, then they would compete with them, in the arena of freedom, to power, and when they become well established and are in a position to impose the authority of Islam and its way of life on the community, they would close the open doors of freedom, as they

would no more need freedom after they would have themselves reaped its fruit to the exclusion of others.

This view, however, is basically wrong. We have never come across such ignominious enticement in all what we have read about the morality of Islam and its principles. The approach to the setting up of Islamic society and the sovereignty of its rule has never been based on such a procedure of seizing a democratic opportunity that is appropriate for sneaking into power or on taking the opportunity of being in a position of strength for imposing Islam through a violent revolution, so that they need not close the outlets of freedom in order to impose Islamic domination through coercion and compulsion.

Finally back to where we started:

This has been a picture of Islamic communities with respect to justice, freedom and equality, when such communities were truly under the control of Divine Legislation, i.e. in terms of their behavior and not in abstract spoken slogans.

Let us consider the situation of the communities that have assumed for themselves the power to legislate to the exclusion of God Almighty. We will consider the situation of Western communities the first specimen therefor.

The whole picture is dark and dim, covered with shining packaging paper made up of a fabric of words such as: human rights, right of self-determination, freedom of individuals, etc.

In the following we give in brief some pictures which bear witness to the failure, by those communities that took it upon themselves to exercise the power of legislation to the exclusion of God, to protect the rights of all peoples on the basis of one human standard, and which confirm that such communities are unable to apply democracy in the true and comprehensive meaning of the term.

- The original inhabitants of America were subjected to a war of genocide that almost annihilated all of them. Such inhabitants did not find any protection under democracy.

- When the leaders of Western civilization felt that the means of winning the war against Japan were too difficult, they did not hesitate to use two atomic bombs against Japan, which killed half a million innocent persons, and then they turned their backs to that event and gloriously trod over that human ruin.
- The leaders of this civilization were not able to overcome their fear of the existence of pockets in the Islamic communities or mini-states which emerged in Europe following the collapse of the Eastern camp. This gave rise to that protracting stifling strap under which the Muslims of Bosnia and Hersek suffered, and to the great number of victims whose lives were taken under the ugliest of circumstances and for the most hideous reasons. This only urged the claimants of democracy and human rights to increase their plotting, ignoring all voices of human rights.

The story of such Man's failure - to protect the rights of comprehensive human justice when he monopolizes the right to legislate and to protect human rights - is not a new one; it is as old as Man himself, in

whom selfishness and selflove are ingrained, and the same story has given rise to the need for God to the rescue of humanity through the Divine Law, to which humanity should yield. This is the great wisdom behind the need for true religion.

It is time now to revert to the question which was raised at the outset of this paper.

Who is more positioned to manage Man's affairs and protect the relations between Man and his fellow Men?

What we have expounded above is a small part of a stupendous whole that enunciates the following answer:

Man will not escape the terrorism of his fellow Men except by resorting to the Master and Creator of Man Who is in charge of him. Man's condition will not be set right except by complying with His dictates, in which case the meaning of the Prophet's tradition would become clear, the tradition which states:

Be brothers, slaves of God.

Dr. Muḥammad Sa'īd Ramaḍān Al-Būṭī

A Word by the Publisher

This research represents a topic of a lecture given by the Islamic Intellectual, Professor Doctor Muḥammad Sa'īd Ramadān al-Būṭī, in London College of Oriental and African Studies. Dar al-Fikr, as a publishing house, has found it desirable to publish the purport of the lecture abreast of a brief translation of the part given by his reverence, doctor Sa'īd, to the audience.

The text in Arabic is, therefore, more comprehensive and inclusive than the English text, and it is followed by questions asked by the participants, along with the answers addressed by his reverence, the doctor, to them.

Finally, our Publishing House constantly hopes to introduce whatever useful and up-to-date to its readers.